مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة ٤٥١٠

الاثنين، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بلنغا – إيبوتو
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2002/359)

02-32098 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2002/359)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلِّغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن وإسبانيا وإسرائيل وإكوادور وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبحرين وتركيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجنوب أفريقيا والسودان والعراق وعمان وقطر وكندا وكوبا والكويت وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية والهند واليمن، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد لانكري (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسين (الأردن) والسيد أرياس (إسبانيا) والسيد ييز لاسو (إكوادور) والسيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد أحمد (باكستان) والسيد جنغيزر (تركيا) والسيد مجدوب (تونس) والسيد باعلي (الجزائر) والسيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد كومالو (جنوب أفريقيا) والسيد عروة (السودان) والسيد القاضي (العراق) والسيد الهنائي (عمان) والسيد النصر (قطر) والسيد دوفال (كندا) والسيد ريكويو غوال (كوبا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد البكري (ماليزيا) والسيد أبو الغيط (مصر) والسيد بنونة (المغرب) والسيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) والسيد شارما (الهند) والسيد الأشطل (اليمن) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة ستصدر بوصفها الوثيقة S/2002/361 وفيما يلي نصها:

"يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا للممارسة السابقة، أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في الاجتماع الذي سيعقده مجلس الأمن اليوم الاثنين ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك فلسطين".

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين للاشتراك في الجلسة، وذلك وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسات السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد القدوة (فلسطين)، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس والمشاركين الآخرين بأننا ننوي مواصلة الجلسة إلى وقت لا يتجاوز الساعة ١٩/٠٠. وإذا كان لا يزال هناك متكلمون في القائمة، سنستأنف الجلسة صباح غد.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس، الوثيقة S/2002/359.

المتكلم الأول المسجل على قائمتي المراقب الدائم عن فلسطين وأعطيه الكلمة.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على استجابتكم السريعة لطلب المجموعة العربية عقد هذا الاجتماع.

تستمر إسرائيل، قوة الاحتلال، في حملتها العسكرية الدموية ضد الشعب الفلسطيني وضد السلطة الفلسطينية منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وتستمر وتقوم بتصعيد هجومها العسكري الذي بدأته قبل عشرة أيام بإعادة احتلال مدينة رام الله وتدمير مقر الرئيس ياسر عرفات هناك ومحاصرته في مكتبه. وتستخدم إسرائيل في هجومها هذا طائرات الهليكوبتر والدبابات وأنواع الأسلحة المختلفة، وترتكب مزيدا من جرائم الحرب وإرهاب الدولة التي يصعب تصديق أنها تجري على مرأى ومسمع من العالم أجمع في بداية القرن الحادي والعشرين.

يكفي أن نُشير إلى الوحشية الإسرائيلية في الهجوم على مخيم جنين ومخيم بلاطة والمدينة القديمة في نابلس: عشرات الصواريخ أطلقتها طائرات الهليكوبتر على مخيم جنين، ذي الكيلومتر المربع الواحد، بعد أن عجز القصف العشوائي للدبابات عن إنجاز المهمة؛ مهمة إبادة المخيم ومن فيه. وتكررت ممارسات وحشية شبيهة في المواقع الأخرى المشار لها أعلاه.

لقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقتل ما لا يقل عن ٢٥٠ فلسطينيا وجرح أعداد كبيرة يصعب حصرها في الأيام العشرة الماضية. منعت وهاجمت سيارات الإسعاف والطواقم الطبية، ومنعت حتى الصليب الأحمر الدولي، بل واعتدت على أفراده. أعلنت العديد من المناطق مواقع عسكرية مغلقة على الصحافة، واعتدت على الصحفيين، حتى تمنع العالم من مشاهدة مجرمي الحرب الجدد، وحتى لا يستذكر هذا العالم المدن الأوروبية تحت الاحتلال النازي.

لقد تسببت القوات الإسرائيلية في تدهور الأوضاع الإنسانية بشكل مذهل ومأساوي من خلال فرض منع التجول وحرمان السكان من حاجاتهم الأساسية، ومن خلال قطع الماء والكهرباء عن مناطق واسعة، ومن خلال تدمير البنية التحتية، وكذلك من خلال اقتحام البيوت والسطو والاعتقالات الجماعية وهدم المباني وتدمير السيارات والعديد من الممتلكات الأخرى. وفوق كل ذلك، تستمر قوات الاحتلال حتى في الاعتداء على المساجد والكنائس، وتستمر في حصارها لكنيسة المهد. حتى مسقط رأس سيدنا المسيح لا يشفع لشعبنا ولا يردع مجرمي الحرب الجدد.

لقد ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي خروقات جسيمة وانتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وعليه فإنه يترتب مرة أخرى على الأطراف المتعاقدة السامية ليس فقط اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان احترام الاتفاقية وفقا للمادة الأولى المشتركة، وإنما أيضا اتخاذ التدابير القانونية اللازمة لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب. إننا ندعو المجلس أن ينظر في الآلية اللازمة لذلك. وريثما يتم ذلك، فإننا ندعو الأطراف المتعاقدة السامية، خاصة اولئك الذين لديهم قوانين قائمة حول الصلاحيات القضائية خارج حدودهم في حالات جرائم الحرب، أن يقوموا بإصدار لائحة الاتهام اللازمة ضد هؤلاء والبدء فعلا في محاكمتهم. إننا نؤمن بأن في مقدمة هؤلاء يأتي الجنرال شاؤل موفاز، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، المسؤول شخصيا عن

العديد من جرائم الحرب التي ارتكبتها قواته، بالإضافة إلى العديد من قادة وجنود الوحدات الإسرائيلية وطياري الهليكوبتر، الذين ارتكبوا أعمال القتل المتعمد ضد المدنيين في حالات محددة وتواريخ محددة. وهي أعمال وثقنا الكثير منها في ١١٠ رسائل أرسلناها إلى مجلس الأمن الموقر، فيما يمكن أن يُشكل سجل الجريمة.

بالطبع، فإن المسؤولية في النهاية عن جرائم الحرب هذه تقع على عاتق السيد آرييل شارون وحكومته. وهو أمر قد يصل إليه القضاء المعني في الوقت المناسب. نحن وأجيالنا القادمة لن ننسى ما حدث لنا على يد الجانب الإسرائيلي. وبلا شك، فإن وقفة جادة للمجتمع الدولي ضد هذه الجرائم ستساعد في وقفها وعدم تكرارها، ليس فقط في فلسطين، بل وفي أي مكان آخر في هذا العالم. ولعلها أيضا تعالج الجروح العميقة والمؤلمة لدى شعبنا.

الهجوم العسكري الإسرائيلي الشامل منذ ٢٩ آذار/مارس، بما في ذلك إعادة احتلال المدن الفلسطينية، وقع بعد قيام مجلس الأمن باعتماد قراره الهام ١٣٩٧ (٢٠٠٢). والجزء الأكبر من هذا الهجوم وقع بعد اعتماد القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، وحتى بعد اعتماد القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢) الذي طلب تنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) بدون إبطاء. مرة أخرى اختارت إسرائيل، قوة الاحتلال، تجاهل قرارات مجلس الأمن وعدم تنفيذ هذه القرارات في تحد واضح لهذا المجلس وانتهاك خطير لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المادة ٢٥ من الميثاق. تفعل إسرائيل ذلك ليس بفضل قواها الذاتية ولكن اعتمادا على توفر الحماية اللازمة عندما يتطلب الأمر اللجوء للباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وفوق ذلك اختارت إسرائيل تجاهل، حتى طلب الرئيس جورج بوش يوم الخميس الماضي، أي قبل أربعة أيام، بوقف العمليات العسكرية وبدء الانسحاب من المدن التي احتلتها مؤخرا، وطلبه بعد ذلك الانسحاب بدون إبطاء، وحتى توضيحات كبار الإدارة بعد ذلك بأن - دون إبطاء - يعني الآن. ما زالت الدبابات الإسرائيلية تعيث قتلا وتدميرا، وما زالت عملياتها العسكرية مستمرة. يجب أن ينتهي كل ذلك العبث، وفورا. يجب أن تتوقف معاملة إسرائيل كدولة فوق القانون، وعلى دول العالم أن تتخذ إجراءات عملية لضمان إنهاء العدوان الإسرائيلي ووضع حد للمأساة التي يعيشها شعبنا.

السؤال الآن هو: كيف يمكن لشعبنا أن يثق بأية مبادرات أو بقدرة أو رغبة أصحاب هذه المبادرات على المضي قُدما بهذه المبادرات وعدم الانصياع للرغبات الإسرائيلية؟ سنحاول أن لا نفقد الأمل وإن كان هذا يتطلب تحركا دوليا أكثر جدية. وستتعاون القيادة الفلسطينية والرئيس ياسر عرفات مع أصحاب كل هذه المبادرات، بما في ذلك بالطبع الوزير باول أثناء زيارته للمنطقة.

ولكننا في نفس الوقت نكرر نداءنا بضرورة وجود دولي على الأرض وبشكل فعال، خاصة بعد التدمير الذي لحق بالشرطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية الفلسطينية، حتى يمكن تنفيذ الالتزامات القادمة وتوفير الحماية الضرورية لشعبنا. ونؤكد أيضا على ضرورة التمسك بالمقاربة الشاملة للحل السياسي وضرورة اشتراك مجلس الأمن في الخطوات اللازمة في هذا الاتجاه.

شعبنا لن يستسلم أمام مجرمي الحرب، ولن يتخلى عن حقه في إقامة دولته المستقلة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، ولن يتخلى عن حلم السلام العادل والشامل في المنطقة. لكن الخطوة الأولى اللازمة الآن هي التنفيذ الفوري وغير المشروط للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). لنقم بذلك معا. وليقم مجلس الأمن باعتماد قرار إضافي يؤكد جدية المجلس ويضع حدا للوضع الإنساني المأساوي على الأرض.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): قبل نحو أسبوع اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، الذي يدعو إلى وقف فعلي لإطلاق النار، وإلى وقف جميع أعمال الإرهاب والتحريض، وانسحاب القوات الإسرائيلية والتعاون مع المبعوث الأمريكي الخاص الجنرال أنطوني زيني في تنفيذ خطة عمل تنت وتوصيات ميتشيل. ويحدد القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) حزمة تتضمن خطوات متبادلة ينبغي أن ينفذّها الطرفان. وحتى إذا لم يقبل أحد بضرورة أن تنفذ تلك الخطوات بتسلسل محدد، يمكننا بالتأكيد أن نتفق على أن هذه الخطوات ينبغي أن يتم تنفيذها بشكل متزامن على الأقل. والانسحاب الإسرائيلي، إن لم يسبقه وقف فعلي لإطلاق النار من جانب الفلسطينيين، فيجب، على الأقل، أن يواكبه وقف لإطلاق النار.

الانسحاب الإسرائيلي بموجب القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) لا يفترض أن يحدث في فراغ، وحقيقة أن إسرائيل تحث على أن يواكب هذا الانسحاب وقف فعلي لإطلاق النار ليس رفضا للقرار، ولكنه دعوة لتنفيذه بشكل أمين. وإسرائيل، من جانبها، تؤمن بأنه من خلال الاشتراك المباشر لوزير الخارجية باول، فإن حزمة الخطوات المتوخاة في القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، بما في ذلك انسحاب إسرائيل، يمكن تنفيذها تنفيذا كاملا. ويؤسفنا أن جميع المؤشرات توحي بأن الطرف الفلسطيني لا ينوي حتى إعلان وقف إطلاق النار، ناهيك عن تقيده بوقف فعلي لإطلاق النار.

يوم الجمعة التقى المبعوث الخاص زيني بالرئيس عرفات في مقره برام الله وقدم له اقتراحا توفيقيا رفضه الزعيم الفلسطيني للمرة الثانية. وهذا الرفض، الذي اقترن بإصرار القيادة الفلسطينية على رفض اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يوقف الهجمات التي تشن على المدنيين الإسرائيليين، يثبت أن القيادة الفلسطينية ما زال يتعين عليها أن تنبذ قرارها الاستراتيجي باستخدام الإرهاب للدفع بقضيتها قدما.

وخلال الأسابيع الماضية اكتشفت القوات الإسرائيلية أدلة موثقة لما تعرفه أجهزة مخابراتنا منذ وقت بعيد وهو أن السلطة الفلسطينية اضطلعت بدور أساسي في دعم وتمويل العمليات الإرهابية. إن عشرات الوثائق وآلاف قطع الأسلحة غير القانونية المخبأة في مجمع رام الله لتؤكد بتفاصيل مذهلة ذلك الدعم الذي قدمه الرئيس عرفات وغيره من كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية للهجمات الإرهابية وتمثل دليلا دامغا على تواطئهم في اغتيال المدنيين الإسرائيليين الأبرياء. ومن بين المواد التي عثر عليها آلاف البنادق، وقاذفات القنابل الصاروخية، ومدافع الهاون، ومنصات إطلاق قذائف الهاون، والمتفجرات والقنابل اليدوية، وكلها محظور على السلطة الفلسطينية امتلاكها بموجب اتفاقات موقعة تم التوصل إليها مع إسرائيل.

والوثائق التي وجدناها في مجمع الرئيس عرفات تؤكد أن السلطة الفلسطينية، بدعم من المانحين والصناديق الدولية، كانت تمول الأنشطة الإرهابية التي تنفذّها كتائب شهداء الأقصى/فتح، المسؤولة عن تسع هجمات إرهابية منفصلة ضد إسرائيل في شهر آذار/مارس وحده. وتثبت إحدى الوثائق أن السلطة الفلسطينية، بتوقيع الرئيس عرفات، قدمت تمويلا مستمرا لكتائب الأقصى في منطقة بيت لحم بتحويل مرتبات شهرية لأنشطة المنظمة وتمويل إقامة الجنازات، وطباعة الملصقات بالإضافة إلى مواد أخرى لتخليد الانتحاريين والإعلان عن الأعمال التي قاموا بها. وثمة رسالة إضافية تتحدث بالتفصيل عن خطة لبناء مصنع لتصنيع الأسلحة الثقيلة. وقدرت تكلفة إنشاء هذا المصنع في تلك الوثيقة بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار، بينما قدرت التكاليف

التشغيلية بـ ٠٠٠ ١٥ دولار شهريا. وهذه الأرقام تضمنت شراء الآلات اللازمة لتجهيز المعادن المطلوبة لتصنيع أسلحة مثل الصواريخ وقذائف الهاون.

هذه الاكتشافات تدلل على أهمية العمليات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل، والتي تنفذ بطريقة تتوخى التقليل قدر الإمكان من أي ضرر قد يقع على المدنيين الفلسطينيين. وشواغلنا في هذا الصدد أدت إلى تمديد فترة العملية، لكن ثمة ضرورة قانونية وأدبية تنبثق عن إدراكنا أن الفلسطينيين جيراننا وشركاؤنا، وسيظلون كذلك. وغالبية الذين قُتلوا كانوا مقاتلين فلسطينيين إما أطلقوا النار على القوات الإسرائيلية أو شاركوا بشكل نشط في النشاط الإرهابي.

إن إسرائيل لم تستهدف ولن تستهدف عن قصد مناطق مدنية. ويجب أن نكون حذرين من تقبُّل ادعاءات لا أساس لها من الصحة حول هذا الموضوع كما هو الحال في الغالب.

هذا الصباح أدلى رئيس الوزراء الإسرائيلي مرة أخرى ببيان هام أمام البرلمان الإسرائيلي يعبِّر فيه عن رغبة جميع سكان إسرائيل في التوصل إلى حل سلمي للصراع مع جيراننا الفلسطينيين. ورحب رئيس الوزراء بحقيقة أن قائدا عربيا هاما مثل الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية قد أقرّ ولأول مرة بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وقد عبّر عن رغبتنا في الشروع في إجراء مفاوضات وعن بحثنا عن شريك في العملية السلمية، وأعلن عن رغبته في التحدث إلى أي قائد مسؤول في المنطقة في أي وقت وأي مكان دون شروط مسبقة.

وقبل الختام أود أن أكرر قلق حكومتي البالغ إزاء الوضع على حدود إسرائيل الشمالية. فمنذ اجتماع المجلس الأخير تواصلت هجمات حزب الله بدون انقطاع عبر الحدود. ولم يكن هناك تحرك من الحكومات التي تؤيد حزب الله – لبنان وسوريا وإيران – للإصغاء إلى نداء الأمين العام والمجتمع الدولي أو لمنع الهجمات عبر الخط الأزرق. وقبل يومين جُرح خمسة أشخاص في قرية الغجر خلال قصف عنيف بالصواريخ وقذائف الهاون من لبنان. ومن ضمن الجرحى كان هناك ثلاثة أطفال ورضيع. وأمس، أطلق حزب الله قذائف الهاون وقذائف مضادة للدبابات وصواريخ على أهداف مدنية وعسكرية شمال إسرائيل في واحدة من أشد الهجمات منذ انسحاب إسرائيل. ومنذ انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان في أيار/مايو ٢٠٠٠ امتثالا كاملا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) كانت الهجمات الواسعة النطاق في منطقة جبل دوق قرب جبل الشيخ وقريبا من موشاف أفيفيم تُنقل في بث حي على التلفزيون اللبناني. وقد جُرح سبعة جنود إسرائيليين. وبالإضافة إلى ذلك تعهد الأمين العام لحزب الله الشيخ حسن نصر الله هذا المساء باستمرار الهجمات ضد أهداف إسرائيلية.

إن هذه الهجمات عبر الحدود، غير القانونية والتي لا مبرر لها تشكل تهديدا مُلحّا لسلام وأمن المنطقة ويشنّها إرهابيون عازمون على تصعيد الصراع الفلسطيني إلى مواجهة حدودية في المنطقة. فليكن واضحا للجميع أن سبب عدم الاستقرار على طول الحدود الشمالية هو أعمال حزب الله العدائية بمساعدة عدد من الدول، وأن إسرائيل إذ تحتفظ بحقها في الرد تفعل كل ما بوسعها لمنع نجاح محاولات حزب الله لتوسيع المواجهة. ورغم نداءات المجتمع الدولي لم ينجح شيء حتى الآن في ردع حزب الله عن مساره. وكما صرّح الأمين العام في بيانه الأخير أمام المجلس فإن

”حكومة لبنان ستحاط علما بأنها مسؤولة عن أي أعمال عدائية يجري القيام بها من أراضيها“. (S/PV.4506، الاستئناف ٢، الصفحة ٧)

إنني أناشد أعضاء المجلس العمل حالا على إجبار الحكومات المسؤولة على وضع حد لدعمها لحزب الله وأن تحول دون توسيع الصراع الدائر الآن في الشرق الأوسط.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لا تزال النرويج تشعر بالجزع العميق إزاء الحالة الراهنة في الشرق الأوسط. وما فتئت النرويج تعتقد بأن مواصلة العملية السلمية هي وحدها التي يمكن أن تضع حدا للاحتلال وأن تحقق تسوية دائمة وسلاما للإسرائيليين والفلسطينيين. ولقد أوضح مجلس الأمن الطريق المفضية إلى الأمام من خلال قراراته الأخيرة فضلا عن القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ويجب على إسرائيل أن توقف فورا أعمالها العسكرية ضد المدن والقرى الفلسطينية وأن تسحب قواتها. وبالمثل يجب على الرئيس عرفات أن يستنكر مرة أخرى وباللغة العربية الهجمات الانتحارية بالقنابل.

إن على المجتمع الدولي، وهذا المجلس بالتأكيد، أن يقفا معا في مطالبتهما بتطبيق قرارات مجلس الأمن هذه. وتدعم النرويج دعما كاملا مبادرة الولايات المتحدة الأخيرة ومهمة الوزير باول.

إن مقدرة الرئيس عرفات على العمل بوصفه قائدا للسلطة الفلسطينية يجب أن تسترجع فورا. ولن يكون هناك مخرج من هذه الحالة العصيبة الراهنة إلا إذا تم ذلك. والنرويج تشعر بقلق بالغ إزاء الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية. والنرويج بوصفها رئيسة للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين، وبالنيابة عن مجتمع المانحين الدولي، قد أرسلت أمس رسالة إلى رئيس الوزراء شارون عبّرت فيها عن بالغ قلقها إزاء التطورات الأخيرة والوضع الإنساني في المنطقة. وقد حثت النرويج إسرائيل على ضمان سلامة المدنيين وعلى السماح للطواقم الطبية بإمكانية الوصول السريع والآمن وغير المعوّق للمرضى والجرحى انسجاما مع معايير القانون الإنساني الدولي؛ وعلى رفع حظر التجول داخل المدن الفلسطينية، وعلى السماح بدخول الأغذية وإمدادات الدواء؛ وعلى عدم تدمير البنية التحتية المدنية؛ وعلى تيسير إصلاحات شبكتي المياه والكهرباء؛ وعلى كفالة أن تتم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومجتمع المانحين حرية الوصول السريع والآمن وغير المعاق إلى الضفة الغربية وغزة وحرية الحركة فيهما.

وتشعر النرويج أيضا بقلق عميق إزاء التطورات على الحدود بين لبنان وسوريا وإسرائيل. فالتصعيد الحالي في تلك المنطقة يُنبئ باحتمال تهديد سلام المنطقة وأمنها. والغارات الأخيرة على إسرائيل يجب أن تتوقف. وتحض النرويج جميع الأطراف المعنية أن تُظهر ضبط النفس وأن تهدئ من تصعيد الوضع حالا.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد حدث الكثير منذ أن اجتمعنا في هذه القاعة الخميس الماضي. ففي يوم الخميس تحدث الرئيس بوش من حديقة الورود إلى الأطراف المعنية بصراع الشرق الأوسط، وأرسل الوزير باول إلى المنطقة للعمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وإنني تحدثت مع الوزير قبل مغادرته الليلة الماضية وأعلمته بمداولاتنا غير الرسمية التي أجريناها أمس ونقلت إليه دعم المجلس لمهمته.

والآن اتخذ المجلس ثلاثة قرارات بناءة وشاملة وقال ما يتوجب قوله بصوت واضح موحد. فالقرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) تشكل دليلا تفصيليا وهدفا. وهي القاعدة التي ترتكز عليها مهمة الوزير وجهود ”اللجنة الرباعية“ التي من المزمع أن تلتقي في مدريد في ١٠ نيسان/أبريل.

وفي المنطقة نفسها التقى المبعوث الخاص الجنرال زيني بالرئيس عرفات يوم الجمعة الماضي، وبرئيس الوزراء شارون اليوم.

ترديدا لنداءات مجلس الأمن الأخيرة، ركز الجنرال زيني على الحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار، وانسحاب إسرائيل، وموافقة السلطة الفلسطينية على تنفيذ خطة تينيت.

ولقد آن الأوان للتحلي بالروح القيادية على الأرض وفي المنطقة. ونحن لسنا بحاجة إلى مزيد من القرارات، بل نحتاج إلى التنفيذ الكامل للقرارات القائمة. ورغم أن أيا من الجانبين لم يُظهر امتثالا للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، فإنه يجري الآن بذل جهد دبلوماسي على مستوى رفيع. وقد دعا الرئيس بوش إلى انسحاب إسرائيلي بلا إبطاء. وتكلم بشكل مباشر مع رئيس الوزراء شارون في ٦ نيسان/أبريل لإبلاغه هذه الرسالة. وقد أكد اليوم مرة أخرى أنه كان يعني ما قاله.

كما دعا السلطة الفلسطينية والقادة في المنطقة إلى بذل كل ما في وسعهم لوقف الأنشطة الإرهابية ووقف التحريض على العنف بتمجيد الإرهاب في وسائل الإعلام الحكومية أو بوصف الانتحاريين الذين يفجرون أنفسهم بأنهم شهداء. إذ إن عدم إدانة القادة العرب للإرهاب إدانة واضحة، سوف يقنع الانتحاريين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية بأنه مسموح لهم بأن يعصفوا بأي أمل للعودة إلى التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي. وعلى كل من يهمهم الشعب الفلسطيني أن يتعاونوا على مكافحة الجماعات التي من قبيل حزب الله، وحماس، والجهاد الإسلامي، التي تعارض العملية السلمية وتسعى إلى تدمير إسرائيل.

ويتعين عليَّ مرة أخرى أن استرعي انتباه المجلس إلى الوضع الخطير على طول الخط الأزرق. ولا يخفى أن أي مناقشة وافية لعدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة تتطلب بالضرورة التركيز على حزب الله ومؤيديه. إن الأعمال التي يقوم بها حزب الله لا يمكن اعتبارها سوى جهد متعمد لتصعيد الوضع وتوسيع الصراع في الوقت الذي يصل فيه وزير الخارجية باول إلى المنطقة للعمل على تنفيذ القرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). فالهجمات التي يبادر بالقيام بها حزب الله تعد انتهاكا للقرار ١٣٩١ (٢٠٠٢) وتهدد بتصعيد الوضع تصعيدا خطيرا. ثم إن هجوم حزب الله في ٤ نيسان/أبريل على حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة يظهر أيضا ازدراءه لمؤسسات الأمم المتحدة، ولقرارات مجلس الأمن، ولالتزامات لبنان بموجب القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨).

وختاما، فإننا، في ظل الوضع الحالي البالغ الخطورة، ندعو جميع الأطراف، ولا سيما القادة اللبنانيين والسوريين الذين لهم تأثيرهم على أعمال حزب الله، أن يمارسوا ضبط النفس قدر الإمكان، وأن يعملوا على الحيلولة دون تصاعد الوضع تصاعدا خطيرا يمكن أن يزعزع الاستقرار في المنطقة.

السيد راين (آيرلندا): أود أن أعرب عن تأييد وفدي الكامل للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق من هذا النقاش الممثل الدائم لأسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

إن السلطات في بلادي تشعر بانزعاج بالغ من عدم تنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) والقرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢). ويزعجها بشكل خاص عدم سحب إسرائيل لقواتها من المدن الفلسطينية، بما فيها رام الله، تحديا لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن.

وعندما طالب المجلس في قراره ١٤٠٣ (٢٠٠٢) تنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) بدون إبطاء، لم يكن المجلس يعني أن يتم هذا التنفيذ بعدما تُعلن إسرائيل عن انتهاء عملياتها العسكرية الحالية. وإنما كان يعني أنه لا ينبغي

لإسرائيل أن تتأخر في الخروج بدباباتها من المدن وانسحاب قواتها من المناطق ”ألف“. ولذلك، فإن مطالبة المجلس بالانسحاب، لم يكن القصد منها الانسحاب بعد أن تسمح الظروف بذلك، أو الانسحاب التدريجي، وإنما كان القصد منها انسحاب إسرائيل الآن، أي في يوم ٤ نيسان/أبريل. وبدلا من ذلك، بل على العكس من ذلك، فقد وسعت السلطات الإسرائيلية من نطاق عملياتها العسكرية في المدن الفلسطينية.

ووفقا لتقديرات إسرائيل نفسها، فإن العملية الحالية قد أدت إلى مقتل ما يزيد على ٢٠٠ فلسطيني. ولا شك أن الكثيرين من أولئك القتلى كانوا من المدنيين الأبرياء. كما وقعت كذلك انتهاكات خطيرة جدا للقانون الإنساني الدولي ترافقت مع العمليات العسكرية الإسرائيلية. وهذا أمر غير مقبول البتة.

لقد قيل لنا إن العديد من أولئك القتلى كان يخطط ويعمل على تنفيذ تفجيرات انتحارية، وإن أولئك هم، وفقا لإسرائيل، هم المستهدفون من حملتها العسكرية الراهنة. غير أن هنالك شيئا مؤكدا، وهو أن العملية الراهنة قد تكون، بدلا من ذلك، قد أوجدت المزيد من المناضلين، وسوف تؤدي إلى تجنيد المزيد والمزيد من الشباب لصالح الحركات السياسية المتطرفة. ولا شك أن مهمة السلطة الفلسطينية في مكافحة الإرهاب في المناطق ”ألف“ قد زاد من صعوبتها تدمير المزيد من بنيتها الأساسية. وتعد الأعمال الإسرائيلية، بكل المعايير، متعارضة مع الرؤية التي عرضها المجلس في قراره ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، والمعروضة في إعلان قمة بيروت، والتي عرضها الرئيس بوش، والاتحاد الأوروبي، وكثيرون غيرهم.

وقد قال وفدي مرات كثيرة في هذه الغرفة إن لإسرائيل الحق في اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن نفسها ضد الإرهابيين الذين يقومون بتفجير أنفسهم. غير أنه لا يحق لها في دفاعها عن نفسها أن تنتهك القانون الإنساني الدولي. كما لا يحق لها أن تكبت الحياة الاقتصادية والاجتماعية لشعب بأكمله. ولا يحق لها أن تقيد حركة المعونات الإنسانية أو تُعرض حياة الناس للخطر بمنعها حركة سيارات الإسعاف. فلا شك في أن تعريض حياة المدنيين للخطر، باستهتار، هو عمل إجرامي ويأتي بنتائج عكسية.

وبغض النظر عن نتيجة الحملة العسكرية الإسرائيلية الحالية، فلا تزال المشكلة الأساسية تتمثل في أن الحقوق والأماني المشروعة للشعب الفلسطيني قد طال أمد إحباطها. ولقد قلنا أكثر من مرة في هذه الغرفة إن مصالح إسرائيل الأمنية لا يخدمها قمع الشعب الفلسطيني بأكمله، وإنما يخدمها على أفضل وجه الدخول في عملية سياسية جادة تؤدي إلى سلام عادل ودائم وشامل.

وبطبيعة الحال، فإن القرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) يوجهان مطالبات إلى كلا الجانبين. وآيرلندا، من جانبها، تطلب إلى السلطة الفلسطينية أن تستجيب استجابة كاملة للدعوة إلى وقف إطلاق النار.

وترحب السلطات في بلادي ترحيبا كبيرا بالمهمة التي يوشك بها وزير الخارجية باول في المنطقة، ونأمل أن يتحقق بجهوده وبجهود ”مجموعة الأربعة“ وغيرهم، وقف إطلاق النار والعودة إلى التفاوض من أجل سلام عادل ودائم وشامل. ولكي تنجح هذه الجهود، فلا بد من التصدي للمخاوف على كلا الجانبين. ولا بد للوسطاء أيضا من أن يضعوا في اعتبارهم أن للشعب الفلسطيني نفس الحق الذي للشعب الإسرائيلي في العيش في سلام وكرامة. وللشعب الفلسطيني نفس الحق الذي للشعب الإسرائيلي في اختيار قادته. ومعاملة الشعب الفلسطيني بما يلزم من احترام وتكريم يعني أيضا معاملة القادة الذين يختارهم باحترام وتكريم

وتجرد. ولإسرائيل، بالمثل، حق مطلق في الحصول على الضمانات الأمنية اللازمة.

ويساور السلطات في بلادي قلق بالغ أيضا إزاء زيادة التوتر على طول الخط الأزرق، وإزاء ما يقع من انتهاكات. وأود أن أذكر بأن مجلس الأمن قد أيد عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بإنشاء الخط الأزرق، كما أيد ما انتهى إليه الأمين العام من أن إسرائيل قد سحبت قواتها من لبنان وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨). ولا بد من احترام هذا القرار، والقرار ١٣١٠ (٢٠٠٠)، وسائر قرارات مجلس الأمن، بحذافيرها. ولا بد من التنديد بلا تحفظ بذلك الهجوم المرفوض الذي وقع يوم الخميس الماضي على عدد من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين غير المسلحين، والهجمات التي أدت إلى إصابة العديد من الجنود والمدنيين الإسرائيليين. إن التنصل من الواجب، سواء من الناحية العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية، وتسمية ذلك سلاما، لا يمكن أن يعتبر ببساطة سياسة عاقلة. وهذا شيء ينبغي أن تفكر فيه إسرائيل بشكل خاص. وكلا الجانبين يعرف ما يجب عمله من أجل شعبيهما. فليتم هذا دون مزيد من التأخير.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): أكد مجلس الأمن من جديد الحاجة الماسة إلى تنفيذ القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) باعتماد القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢). لقد طلب مجلس الأمن من الطرفين أن يتحركا فورا نحو وقف لإطلاق النار، كما طلب أن تنسحب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية. لقد اجتمع مجلس الأمن مرتين مع ممثل إسرائيل الدائم ومرتين مع مراقب فلسطين الدائم. وكرر طلبه بوقف إطلاق النار. وفي مناسبات عديدة، أعرب المجلس، في قراراته وبياناته الرئاسية، عن التأييد لجهود التفاوض التي يقوم بها ''الرباعي''. ومع ذلك، تظل الحالة في الشرق الأوسط تتدهور وتسبب قلقا متزايدا.

وبالنظر إلى هذا، تعرب المكسيك عن قلقها الشديد لأن المواجهات في شكلها الراهن ستترتب عليها نتائج خطيرة جدا بالنسبة للمستقبل. وأحداث اليوم ستعطي الإرهابيين مبررا في المستقبل يطرحونه لإدامة العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين ولمواصلة دوامة الكراهية. إن السلم والأمن يتعرضان لتهديد حقيقي. وذلك هو تصور كل أعضاء الأمم المتحدة والرأي العام العالمي. وهو أيضا ما عُبِّر عنه من خلال العدد المتزايد من المظاهرات الجماهيرية في الشوارع. إن الأمم المتحدة ومجلس الأمن عليهما واجب الاهتمام بقلق الرأي العام العالمي المشروع، والبحث عن طرق تكفل سيادة القانون الدولي وتحقيق الامتثال لمطلب الوقف الفوري لإطلاق النار وبدء مفاوضات السلام.

إن مواصلة استخدام القوة المفرطة، وفرض حصار على المدنيين في الأراضي الفلسطينية ومخيمات اللاجئين، واستخدام الأسلحة ذات القوة التدميرية الهائلة في مناطق كثيفة السكان؛ وإعاقة المساعدة الإنسانية والطبية، وحصار إسرائيل للسلطة الفلسطينية، هذه كلها انتهاكات فاضحة للقانون الإنساني الدولي وما من شيء أو سبب أو داع يمكن أن يبرر تلك الأعمال وفقا للقانون الدولي.

وهذا التحدي لمناشدات المجتمع الدولي يؤدي بالمكسيك إلى أن تناشد إسرائيل مرة أخرى إنهاء عملياتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية. ونحن نصر على أن الاستخدام المفرط للقوة وانتهاكات القانون الإنساني الدولي غير مقبولة. وإن إسرائيل لن تتمكن أبدا من العثور على الأمن الذي تسعى إليه؛ ولن تتمكن من منع المزيد من أعمال الإرهاب ضد شعبها؛ ولن تتمكن من العيش في سلام مع جيرانها – وهذه كلها حقوقها المشروعة – إذا ما أدارت ظهرها للمجتمع الدولي، وتجاهلت قرارات المجلس وانتهكت انتهاكا فاضحا القانون الإنساني الدولي.

ويجب على مجلس الأمن أن يكون حازما في طلبه الامتثال لقراراته في هذا الصدد. إن ميثاق الأمم المتحدة واضح في هذا الخصوص عندما أقر التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات المجلس، وأيضا التدابير الضرورية لصون السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما حينما يتعرضان للتهديد أو الانتهاك. ويجب عل مجلس الأمن ألا تغيب عن باله ولايته وسلطاته.

والمكسيك تعيد تأكيد أنها تتشاطر تصور دولتين إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا لجنب، في سلام وأمن. لكن هذا الهدف لن يتحقق ما لم ينبذ الجانبان العدوان والانتقام.

وإن المكسيك تلاحظ بقلق أن الهجمات الفلسطينية بالتفجيرات الانتحارية في إسرائيل ارتبطت الآن بهجمات حزب الله من جنوب لبنان انتهاكا للخط الأزرق. وهذه الأعمال تهدد بزيادة تفاقم الحالة ونشر الصراع في أنحاء المنطقة بتمديده إلى أجزاء وقطاعات أخرى.

إن السلطة الفلسطينية لا تزال تتحدى المجتمع الدولي وتخيب ظن شعبها. ولهذا يجب أن يعلن الرئيس عرفات رفضه القاطع للهجمات الانتحارية بما فيها الهجمات الانتحارية التي راح ضحيتها أرواح عشرات المدنيين الأبرياء في إسرائيل. ويجب أن نطلب من المنظمات الفلسطينية مثل حماس وغيرها ومن زعمائها إنهاء هذه الأعمال. ويجب أن نخاطب المدنيين الفلسطينيين والرأي العام العربي، معلنين أن الإرهاب يتعارض تعارضا تاما مع مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته.

إن المكسيك تؤيد نداء المجلس في القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) الموجه إلى الطرفين بوقف كل أعمال العنف بما فيها الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير. لقد تحول المجتمع الدولي إلى الأمم المتحدة، باعتبارها أعلى سلطة قانونية سياسية أخلاقية لحل صراع يعرض المجتمع الدولي للخطر. وقد طلب المجلس بالفعل أن ينهي الطرفان العنف. وبالنظر إلى الريبة القائمة بين الطرفين، يجب أن يستكشف المجلس إجراءات وآليات الدعم الفعالة للذين يسعون إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط، حتى يتسنى الوفاء بمطالبه الواضحة.

وفي هذا الصدد، تؤيد المكسيك تأييدا حازما أنشطة "الرباعي" ووزير الخارجية كولن باول لاتخاذ خطوات بناءة نحو السلام العادل الدائم في الشرق الأوسط. لقد قلنا إنه كلما كان موقف الوسطاء واضحا كانت آثار أعمالهم على الصراع أكثر فعالية.

وجهود الوساطة يجب أن تؤيدها تدابير محددة من المجلس. وفي هذا الشأن، تتفق المكسيك مع الأمين العام على أن من المحتم أن نبدأ التفكير بشأن السلطات المتعلقة بالمشاركة النشطة من جانب طرف ثالث سيساعد على التوصل إلى شروط تحقيق السلام. ويجب إنشاء آلية لمراقبة ورصد الامتثال لقرارات المجلس.

من الواضح اليوم أن الإسرائيليين والفلسطينيين لا يمكنهم التوصل إلى حل للصراع بأنفسهم. وما من طرف منهما يتحرك في اتجاه التفاهم والتفاوض. وكلاهما يراهن على العنف. ويجب على المجتمع الدولي أن يعترف بهذه الحقيقة القاسية. وقد حان الوقت لاستكشاف تدابير غير عادية تنهي الأعمال العسكرية وفقا لأحكام الميثاق والقانون الدولي.

السيد بلنغا – إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، وفد بلدي ممتن لكم لعقد هذا الاجتماع للمجلس بناء على طلب المجموعة العربية. وقبل أربعة أيام دعا المجلس الطرفين، في أعقاب اجتماع شارك فيه ٥٨ وفدا، إلى الامتثال للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) دون تأخير. وذلك القرار، كما أوضحنا، هو أفضل دليل تفصيلي

للوصول إلى تسوية سياسية نهائية للصراع العربي الإسرائيلي. ويقتضي هذا الحل وجود دولتين جنبا إلى جنب – دولة فلسطين ودولة إسرائيل – داخل حدود آمنة معترف بها. ويهيئ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) الظروف لاستئناف المفاوضات سعيا لتحقيق تسوية نهائية من خلال حث الأطراف على الوقف الفوري لإطلاق النار، ودعوة القوات الإسرائيلية إلى الانسحاب، ووقف كل أعمال الإرهاب والعنف. وتقتضي هذه المفاوضات كذلك العودة إلى الهدوء والسكينة.

ومن المؤسف، أنه منذ اجتماعنا، والنداء العاجل الذي وجه إلى الدول لتنفيذ التدابير التي أشرت إليها توا، فلا بد لنا أن نعترف بأنه لم تظهر أي بادرة ملموسة تشير إلى وجود إرادة واضحة لدى الطرفين للسير على الطريق الصحيح المؤدي إلى السلام، الذي حدده المجلس في القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وهذا هو السبب في أن الحالة ما زالت تبعث على بالغ القلق. وهو السبب في تدهورها يوميا، وفي أن المنطقة تتجه بلا رحمة إلى ما لا نتمناه – إلى نهاية تنذر بوقوع كارثة. ويشكل الناس جزءا من هذه الحالة. وتتفاقم الأزمة الإنسانية. ويُضحى بأرواح الناس.

وتود الكاميرون أن تعلن من جيد للطرفين أنه لا يمكن تحقيق حل نهائي من خلال استخدام القوة أو الإرهاب. فالسلم الذي نصبو إليه جميعا والذي تتطلع إليه شعوب المنطقة لا يمكن الحصول عليه من خلال القوة. فلا بد أن تعمل جميع الأطراف على تحقيقه. وقد أعلنت الكاميرون دائما هذا الرأي، ونحن نكرره اليوم: لن يقوم سلام في الشرق الأوسط إلا إذا قرر الإسرائيليون والفلسطينيون أنفسهم بناء هذا السلام الذي ابتدعوه.

ولقد حدد المجلس المسار الذي يتعين اتباعه. وآن الأوان لأن يتحمل الطرفان أيضا مسؤولياتهما من خلال التنفيذ الفوري للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). هذا أفضل شيء بالنسبة لمصالحهما حيث أن استمرار المواجهة، كما قلنا، لن يكون لصالح أحد.

وتعلق الكاميرون أملا كبيرا على النتائج التي ستتوصل إليها الجلسات السرية التي ما برح المجلس يعقدها مع ممثلي إسرائيل وفلسطين. وقد تمكن المجلس، خلال هذه الجلسات، من أن يحدد عناصر يمكن أن تجمع بين الطرفين معا لكي يسلكا الطريق الوحيد المقبول الذي يمكن أن يخدم السلام – ويتمثل في تنفيذ قرارات المجلس. وتنفيذ هذه القرارات هو وحده الذي يمكن أن يساعد على الخروج من هذا الطريق المسدود الذي وصلنا إليه اليوم.

وعلينا أن نولي اهتماما لأي اقتراح بناء متوازن إذا كان يستهدف تحقيق السلام. وإننا نتوقع الكثير من زيارة كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة إلى المنطقة ونتوقع الكثير من جهود ”اللجنة الرباعية“. ومرة أخرى ندعو الطرفين إلى التعاون التام وبصدق مع أولئك المبعوثين من أجل إنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء والعمل بثبات على تقدم السلام في المنطقة.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): على مدى الأسابيع القليلة الماضية، ما زالت الهجمات العسكرية ضد السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني مستمرة في حدة متزايدة، على الرغم من مناشدة المجتمع الدولي. وما برح قرارا مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) بغير تنفيذ بل ويلقيان التجاهل. وما زالت إسرائيل تتحدى المجتمع الدولي وبدلا من أن تسحب قواتها من المدن الفلسطينية بما فيها رام الله، زادت من وجودها وكثفته وتضع لنفسها جدولا زمنيا وتفرض شروطها للانسحاب. ويشكل هذا التحدي تهديدا واضحا

للسلم والأمن الدوليين. وهو يثير الرعب ولا يمكن قبوله وينبغي للمجلس ألا يغض الطرف عنه.

ولقد دان المجتمع الدولي بأسره ما قامت به إسرائيل من تصعيد عسكري. وقالت مستشارة الأمن القومي في الولايات المتحدة قبل يومين إن إسرائيل يجب أن تنسحب وعليها أن تنسحب الآن. ولو أن أي بلد آخر تحدى قرارات مجلس الأمن بمثل هذه الطريقة لخضع لكل أشكال الجزاءات. وفي كثير من المناسبات، أصر مجلس الأمن على ضرورة المحافظة على مصداقيته وقوته وسلطته بما يكفي لضمان تنفيذ قراراته. ويشكل عدم امتثال إسرائيل للقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) تحديا سافرا لهذا المجلس ومصداقيته. ومجلس الأمن بحاجة لاتخاذ أي خطوات ضرورية أخرى لضمان تنفيذ هذه القرارات.

واذا لم يتوقف تصعيد العنف في الحال، فإن الشرخ القائم بين إسرائيل وفلسطين سيصبح من الاتساع بحيث يلحق الضرر الشديد لزمن طويل جدا بما ارتآه المجلس لهما من العيش في سلم داخل حدود آمنة. وهذا المجلس بحاجة إلى اتخاذ إجراء فوري وملموس بغية إيقاف أعمال العنف الجارية وإنهاء الهجمات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني.

إن الوضع الراهن في الميدان، يبرر الآن أكثر من أي وقت مضى، نشر مراقبين دوليين غير منحازين في المنطقة. وفي رأينا، أن هذا النشر يمثل الأمل الوحيد للخروج من هذا الطريق المسدود وإنهاء دورة العنف وترسيخ تدابير بناء الثقة بين الجانبين في نهاية المطاف. وقد قدم أعضاء حركة عدم الانحياز في المجلس في شتى المناسبات على مدى الـ ١٨ شهرا الماضية مقترحات ملموسة وعملية لنشر مثل هذا الوجود الدولي. ولو كان مجلس الأمن قد نظر بشكل إيجابي في تلك المقترحات، لما واجهت منطقة الشرق الأوسط هذه الحالة المتفجرة التي تواجهها اليوم.

إننا نؤيد جميع الجهود التي يبذلها الميسرون، بمن فيهم ''اللجنة الرباعية'' ومبعوثو الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى حل.

ونفهم بأن وزير الخارجية الأمريكي باول سافر إلى المنطقة في محاولة لكسر الجمود ولضمان الانسحاب الإسرائيلي ووقف إطلاق النار. إنه يتمتع بالدعم الكامل من وفدنا ومن المجلس، بالإضافة إلى المجتمع الدولي بأسره. لكننا يجب أن نفهم أيضا أن وزير الخارجية باول ليست له عصا سحرية، كما قال الأمين العام بنفسه. لذلك، فإن من اللازم أن ينظر مجلس الأمن في نشر مراقبين دوليين قبل أن نصل إلى نقطة اللا عودة.

إن الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة محفوفة بالمخاطر إلى حد بعيد. وأصبح الانتهاك المستمر للقانون الإنساني الدولي المعيار السائد تقريبا. وكيف لنا أن نتخيل أي بلد يتصرف بشكل غير مسؤول إلى هذا الحد ويتجاهل جميع النداءات التي يوجهها المجتمع الدولي من أجل الاحترام الكامل للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة؟ تدعي إسرائيل بأن هجماتها العسكرية ترمي إلى استئصال الشبكات الإرهابية، وعناصر حماس وإرهابيي حزب الله الذين قتلوا المواطنين الإسرائيليين الأبرياء. ولكن في غضون الشهور الـ ١٨ الماضية للأعمال العدائية، كان أكثر من ٤٠٠ قتيل من أصل الـ ١ ٣٠٠ فلسطيني الذين قتلتهم إسرائيل، من الأطفال والنساء. ولذلك، فإن المرء يتساءل مَن الذي يقوم بأعمال الإرهاب. فإذا لم يكن هذا إرهابا، فإنه أشبه ما يكون بالإرهاب. ونعتقد بأن على إسرائيل أن توقف تلك الأفعال الحمقاء.

اتخذت لجنة حقوق الإنسان يوم الجمعة الماضي قرارا يدعو مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسن، إلى إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى الأراضي

الفلسطينية المحتلة وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الحالية. ونحن مسرورون جدا لأن السيدة روبنسن وافقت على قيادة مثل هذه البعثة حالما يكون ذلك ممكنا عمليا. ونحث إسرائيل على التعاون الكامل مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان وتسهيل عمل هذه البعثة. ويحق للمجتمع الدولي أن يحصل على معلومات كاملة عن حالة حقوق الإنسان في تلك الأراضي.

أخيرا، نود أن نكرر ما قلناه في العديد من المناسبات في المجلس: لا يزال الرئيس عرفات المحاور الشرعي الوحيد الذي يتعين على إسرائيل أن تقيم معه السلام. وأي محاولة لاستثنائه أو تهميشه لن تكون مقبولة.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): بما أن بلغاريا بلد يرتبط بالاتحاد الأوروبي، فإنها تعرب عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به لاحقا الممثل الدائم لإسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

وتشعر بلغاريا بقلق بالغ إزاء استمرار الأزمة في الشرق الأوسط. وإننا نضم صوتنا بكل وضوح إلى النداءات المتكررة التي وجّهها الأمين العام، السيد كوفي عنان، في الأيام الأخيرة إلى إسرائيل للانسحاب فورا من الأراضي المحتلة. ونعتقد في الوقت نفسه، بأن من الجوهري أن يدعو الرئيس عرفات شعبه إلى إيقاف الهجمات الانتحارية ويثبت أنه مسيطر على قواته بمنع تجدد أعمال العنف.

لقد رحبت بلغاريا بحرارة بالبيان الذي أدلى به الرئيس بوش رئيس الولايات المتحدة يوم الخميس الماضي. ونرحب بقراره إيفاد وزير الخارجية باول إلى المنطقة، ونؤيد بشكل قاطع الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص الجنرال زيني على الأرض ونعلّق عليها آمالا كبيرة. ونناشد طرفي الصراع اتخاذ الخطوات التي اقترحها لوضع حد لهذه الحالة المأساوية. وعندما أصف الحالة بالمأساوية، فإنني أفكر بصورة أساسية بالحالة الإنسانية. وأود بهذا الصدد، أن أردد تحليل هذه المسألة الخطيرة الذي قام به ممثل النرويج السفير كولبي في وقت سابق. وليس لديّ ما أضيفه إلى ما قاله. ثمة أزمة إنسانية تلوح في الأفق؛ ويتعين على السلطات الإسرائيلية بشكل خاص أن تضع ذلك في اعتبارها وأن تحول دون حدوث هذه الأزمة.

وتعتقد بلغاريا بأن تدمير الهياكل الأساسية للسلطة الوطنية الفلسطينية لن يساعد على حل المشاكل الراهنة، خاصة مشكلة العنف. إنه على العكس من ذلك سيؤدي إلى تفاقمها لأنه سيضعف جميع القوى المعتدلة في المعسكر الفلسطيني، وكذلك في سائر العالم العربي.

ونعتقد بأن مواصلة عزل الرئيس عرفات ستؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وندعو إسرائيل إلى ضمان وصول المجتمع الدولي إلى الرئيس عرفات دون أي قيود. ونلاحظ باستياء في هذا الصدد أن وزير خارجية إسبانيا، السيد جوزيب بيكيه، والمفوض السامي للسياسة الخارجية والأمن المشتركة للاتحاد الأوروبي، السيد خافيير سولانا، قد حيل بينهما ولقاء الرئيس عرفات.

هناك عنصر آخر في المنطقة تعتبره بلغاريا من دواعي القلق يتمثل في التوتر على طول الخط الأزرق. فانتهاكات حزب الله لوقف إطلاق النار ولأحكام القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) يمكن أن تؤدي إلى زيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة. وإننا نحتج على أي محاولة لانتهاك السلامة البدنية لموظفي الأمم المتحدة أو المدنيين الإسرائيليين وأمنهم وندينها. ومن الواضح أن استمرار هذا التوتر يمكن أن يزيد من سوء الحالة في المناطق المحتلة ويؤخر انسحاب القوات الإسرائيلية من تلك الأراضي.

قبل أن أختتم كلامي أود أن أثير نقطتين هامتين. تتعلق النقطة الأولى بضرورة كفالة تمكين الصحفيين الذين

يغطون الأحداث في المنطقة من الوصول غير المقيّد - وهذا النداء موجّه إلى السلطات الإسرائيلية. والنقطة الأخرى التي تعتبر من دواعي قلقنا هي أمن المواقع التي ترتبط بجميع الأديان الرئيسية في المنطقة. فهذه المواقع ليس لها أهمية دينية لدى المؤمنين في سائر أنحاء العالم فحسب، بل إن لها أهمية ثقافية وتاريخية أيضا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا موقف بلغاريا. إن بلغاريا تؤمن بأن وحدة المجلس يجب الحفاظ عليها مهما حصل. فالقرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) لا يمكن تنفيذها إلا إذا كانت هناك وحدة في المجلس. وأي إجراء يتخذ في المستقبل - ونعتقد أنه ليس من الضروري اتخاذ إجراءات في الأيام القليلة المقبلة - عليه أن يترافق مع وحدة العمل في المجلس حيال أية اختلافات وخلافات في النهج الذي قد ننتهجه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد وهبة (سورية) (تكلم بالعربية): أود، سيدي الرئيس، أن أشكركم على عقد هذا الاجتماع العاجل لمجلس الأمن بناء على طلب المجموعة العربية.

نجتمع الآن للمرة الثالثة خلال أيام قليلة لكي نتصدى جميعا لمحاولات نيل إسرائيل من مصداقية هذا المجلس وهيبته. ويعرف جميع أعضاء مجلسنا الموقّر بدون استثناء أن إسرائيل رفضت وترفض الالتزام بأحكام القرارات التي اتخذها المجلس والتي تدعوها بكل وضوح إلى الانسحاب الفوري من المدن الفلسطينية والأرض الفلسطينية، ومراعاة القانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وإذا ما ألقينا نظرة سريعة على مُجمل الردود التي وردت من السلطة القائمة بالاحتلال فإننا نجد هناك رفضا فوريا وواضحا لا غموض فيه لما اتخذه المجلس من قرارات وإلقاء حجج واهية غير مقبولة.

ولقد أتحفنا رئيس وزراء إسرائيل صباح هذا اليوم بمزيد من عبارات الازدراء والإهانة الموجّهة إلى هذا المجلس. لن أكرر ما جاء في خطاب مندوب فلسطين قبل قليل حيث تطرّق إلى التفصيلات مما يعانيه الشعب الفلسطيني من المآسي. وانطلاقا من خطورة الوضع القائم والدماء الفلسطينية التي تجري غزيرة في شوارع مخيم جنين ومدينة نابلس وغيرها، فقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة في بيان له على هامش مؤتمر الأمم المتحدة حول الشيخوخة هذا الصباح في مدريد ما يلي:

> ”إن كل العالم يطالب إسرائيل بالانسحاب، ولا أعتقد أن كل العالم بما في ذلك أصدقاء إسرائيل يمكن أن يكون على خطأ“.

ولقد استمعنا إلى مثل هذا القول من السادة المندوبين الذين تحدثوا قبلي وسنستمع إليه من الذين سيتحدثون بعدي. كما استمعنا بالأمس إلى خطاب الرئيس بوش وإلى مقابلة الدكتورة رايس وإلى ما صرّح به الوزير باول حول ضرورة الانسحاب الفوري. وأضاف الأمين العام أيضا قائلا إن الوضع خطير وخطير جدا عندما نرى أن أعدادا كبيرة من المواطنين الفلسطينيين يعيشون منذ عدة أيام بدون ماء وغذاء وأدوية، ناهيك عن عدم إتاحة الفرصة أمام المنظمات الإنسانية للتحرك وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وكما استمعتم في أجهزة الإعلام وإلى العديد من المتحدثين أن منظمة الصليب الأحمر الدولية، وقد احتجت سويسرا على ذلك، ومنظمة الهلال الأحمر الفلسطينية قد منعتا ومنع العاملون فيها وسيارات الإسعاف من ممارسة نشاطاتهم في نقل الجرحي، وترك الجرحى للالتحاق بقطار الموت.

إن الأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتفاقم دقيقة بعد دقيقة حيث تمضي قوة الاحتلال بجرائمها القائمة على إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني المحاصر والأعزل. ماذا يُطلب من الشعب الفلسطيني وهو سجين وهو محاصر وهو الذي يُقتل وهو الخاضع للاحتلال؟ أعتقد أنه يكفي ما يطلب منه. لقد عرضت علينا شاشات التلفزة جثث المواطنين الفلسطينيين التي تزدحم بالشوارع والتي تذكرنا بما حصل في مجزرة صبرا وشاتيلا في بيروت على أيدي رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي شارون، وكانت في عام ١٩٨٢، وهي تدور في ذات السيناريو الآن. فهل سيسمح المجلس والمجتمع الدولي لشارون وجيشه الإرهابي مرة أخرى بارتكاب المزيد من المجازر وعدم الامتثال لقرارات المجلس؟

فيما يخص الخط الأزرق، لقد أعلن لبنان، وأُعلمت بذلك من قِبل البعثة اللبنانية، أن ما يجري في جنوب لبنان محصور في مزارع شبعا وهي الأرض اللبنانية التي ما زالت تحت الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي فإن من حق لبنان استعادة أرضه المحتلة وهذا ما أقرته كافة القمم العربية. ويرى اللبنانيون أن الحوادث التي جرى ذكرها ما هي إلا نتيجة الاستفزازات الإسرائيلية المتواصلة ضد سيادة لبنان. ويكفي القول إن الخرق الفاضح للأجواء والبحر والبر اللبناني هو الاستفزاز بحد ذاته حيث بلغ عدد الخروقات الجوية الإسرائيلية أكثر من ١٠٠٠ خرق جوي معظمها خروقات لجدار الصوت التي ترعب وترهب المواطنين اللبنانيين والتي أدت إلى إدخال معظمهم إلى المستشفيات نتيجة حالات الرعب. كما استخدمت إسرائيل بعد ظهر اليوم المدافع البعيدة المدى من عيار ١٥٥ ملليمترا حيث قصفت محيط كفر شوبا المنطقة اللبنانية المحررة، وهي تعبئ وتحشد جيشها هناك.

ولقد أكد لبنان على أعلى المستويات أنه لا توجد لدى لبنان أية نية بفتح جبهة جديدة في حين أن نوايا التصعيد يجب أن توجّه إلى الجانب الإسرائيلي وكذلك اللوم على التصعيد ولا سيما بعد الخروقات الجوية والبحرية والبرية والاستفزازات المتواصلة. وسبق للحكومة اللبنانية أن أعطت أوامرها إلى القوى الأمنية اللبنانية فأوقفت بعض العناصر غير المنضبطة وأخضعتهم للمحاكمة. واليوم بالذات، كما فهمت من البعثة اللبنانية أيضا، أن المدعي العام التمييزي أحال العناصر غير المنضبطة إلى محكمة عسكرية وستتم المحاكمة وسينالون العقاب اللازم.

ونعتقد أن تناول هذه المسألة في خضم الحديث عن تطبيق هذين القرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) محاولة لإلهاء المجلس وصرف انتباهه. لنكن واضحين. إن أصواتنا وقراراتنا تذهب أدراج الرياح بينما تستمر مأساة هذا الشعب الذي يستصرخكم لإنقاذه من حملة إبادة بشرية تُستخدم فيها الطائرات والدبابات وكافة أنواع الأسلحة بما فاق أفعال النازية كما ذكر مندوب فلسطين. وفي هذا الإطار جاء طلب المجموعة العربية لعقد هذه الجلسة ولاتخاذ الإجراءات اللازمة بحيث يطالب المجلس إسرائيل باحترام القانون الإنساني الدولي وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، وبوقف عدوانها وتدميرها للشعب الفلسطيني وممتلكاته ووقف إرهابها المنظم وتحديها للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن، ومطالبتها بالانسحاب الفوري وبتأمين قوة حماية دولية من قِبل الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني الذي يتعرض لأبشع جريمة إفناء. وكذلك الطلب إلى إسرائيل بوقف تدمير أماكن العبادة الدينية الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويجب أن يعلم الجميع أن مواصلة الاحتلال هو السبب الرئيسي لكل ما يحدث في المنطقة. ولا يمكن لهذه المنطقة أن تعيش باستقرار، وهو الأمر الذي سبق أن نبهنا إليه، بدون تحقيق السلام الشامل والعادل ومعالجة الوضع

بصورة جذرية وذلك وفق المبادرة التاريخية للقمة العربية في بيروت التي تتضمن أحكام تحقيق السلام من كافة جوانبه.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا تمام التأييد البيان الذي سيدلي به بعد قليل سفير اسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد تكلمت فرنسا عن الخطورة الفائقة للحالة في الشرق الأوسط خلال المناقشتين العلنيتين اللتين أجراهما مجلس الأمن إبان الأيام العشرة الماضية. وتوخيا للإيجاز، لن أدخل في تفاصيل موضوع تلك البيانات. لكن المؤسف أنها تبقى قائمة برمتها.

إن العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي ضد البلدات والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية ما زالت تتواصل، والحقيقة أنها تتكثف على رغم اتخاذ مجلس الأمن القرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). ومثلما تم التأكيد عليه في بيان رئيس المجلس إلى الصحافة ليلة أمس، تتصف العمليات العسكرية بالعديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان. ولقد أسفرت تلك العمليات عن وقوع العديد من الضحايا المدنيين، وهي تهدد بقاء السلطة الفلسطينية. وهذا أمر غير مقبول. وتناشد فرنسا كلا الطرفين أن ينفِّذا تمام التنفيذ القرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، الآن ودون مزيد من الإبطاء. وترفض فرنسا أي تسلسل أو شرط لتنفيذ هذين القرارين. فعلى إسرائيل أن تنسحب الآن من البلدات والقرى الفلسطينية التي أعادت احتلالها. ومن الضروري أيضا أن تتخذ السلطة الفلسطينية الخطوات اللازمة من أجل وضع حد نهائي لهجمات الإرهابيين.

وأعتقد أن هناك ثلاث نقاط تستحق أن نبرزها في الظروف المأساوية الراهنة. النقطة الأولى تتعلق بالعواقب الإنسانية المترتبة على الاقتحامات العسكرية الإسرائيلية الجارية في الضفة الغربية، الأمر الذي يشكِّل خطورة بالغة. فمن غير المقبول ألا تتمكن المساعدات الطبية من الوصول إلى الجرحى والشعب الفلسطيني. ومن غير المقبول أيضا ألا يتمكن القناصل العامون من الوصول إلى مواطنيهم. ويجب على إسرائيل أن تتخذ فورا التدابير الضرورية للامتثال الكامل للقانون الإنساني الدولي حسبما تنص عليه اتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩، ولا سيما بشأن السكان المدنيين والمواطنين الأجانب. فحق وصول القناصل إلى مواطني الدول الثالثة يجب كفالته. وأخيرا، أعربت فرنسا عن طريق أعلى سلطاتها عن قلقها حيال الحالة القائمة حول كنيسة المهد في بيت لحم. فيجب احترام جميع الأماكن المقدسة احتراما كاملا سواء كانت مسيحية، أو يهودية، أو إسلامية.

وتتمثل نقطتي الثانية في أن الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن يجب أن تكون محددة ومنسقة بوضوح مع الجهود التي تبذلها مجموعة ”الأربعة“ في الميدان. وتناشد فرنسا الطرفين أن يتعاونا تعاونا كاملا مع جميع أعضاء ”مجموعة الأربعة“، وخاصة مع وزير خارجية الولايات المتحدة، بغية التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار بشكل مشترك والانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية التي أعيد احتلالها. ولا بد من أن يصحب وقف إطلاق النار استئناف المفاوضات بدون تأخير بشأن إبرام تسوية نهائية للصراع. وقد تحدد غرض هذه التسوية في قرار مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠٢): التعايش السلمي بين دولتين مستقلتين، إسرائيل وفلسطين، في داخل حدود آمنة ومعترف بها.

ولا يمكن لوقف إطلاق النار هذا أن يصبح دائما إلا إذا توفر على الأقل شرطان: أن يكون مصحوبا باستئناف صادق للعملية السياسية وأن يكون مضمونا بمشاركة المجتمع الدولي المستمرة للطرفين. ولا يمكننا أن ندع الطرفين لمواجهتهما القاتلة. وترى فرنسا أن نشر المشرفين أو

المراقبين الدوليين، المسؤولين عن ضمان احترام الطرفين لالتزاماتهما المشتركة، كان يبدو منذ فترة طويلة ضرورة في صالح الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. وإذا كان لنا أن نحكم مما قاله السفير لانكري للمجلس صباح اليوم، فإن تلك الفكرة يبدو الآن أنها أخذت طريقها إلى الجانب الإسرائيلي، ويجب علينا أن نعمل معا في سبيل تحقيق تلك الغاية.

ونقطتي الثالثة هي أن الحالة في الأراضي الفلسطينية تزيد التوتر في المنطقة بأسرها، وخاصة بين لبنان وإسرائيل. ويساور فرنسا قلق بالغ من تبادل إطلاق النار عبر جانبي الخط الأزرق. وتهدد الحالة اليوم بأن تزداد سوءا. وفي وجه خطر التصعيد، تناشد فرنسا الطرفين أن يبديا شعورهما بالمسؤولية على نحو ملموس. وينبغي للطرفين أن يكفا عن الاستفزاز أو رد الفعل غير المتكافئ.

لقد حدد مجلس الأمن في قراريه ١٣٧٩ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) الطريق الذي ينبغي سلوكه. وينبغي أن تسهم مجهودات الجميع في التنفيذ الفعال لهذين القرارين بدون تأخير. إذ لا يوجد حل عسكري. ويقتضي السلام إنهاء المواجهة واستئناف المفاوضات.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): في ٤ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، الذي يطالب بتنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) بدون تأخير. ومع ذلك، فإن إسرائيل ظلت طوال ثلاثة أيام تتجاهل مطالب مجلس الأمن والمجتمع الدولي. وبدلا من الانسحاب من الأراضي الفلسطينية، صعدت أعمالها العسكرية. وأدى ذلك إلى تعميق الصراع بين إسرائيل وفلسطين. ونحن يساورنا قلق بالغ، ونعرب عن أسفنا على هذه الحالة.

لقد قامت السلطات الإسرائيلية بشن هجمات على المدن الفلسطينية وأجرت عمليات تفتيش بطريقة وحشية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الصراع المسلح. وانتهكت هذه الأعمال أيضا على نحو خطير الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وأدت إلى حالة إنسانية خطيرة.

وتشكل الأعمال المتعمدة للسلطات الإسرائيلية عقبة أمام كل جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة، الرامية إلى إيقاف تصعيد العنف بين إسرائيل وفلسطين وتعزيز السلم في الشرق الأوسط. وهذه الأعمال تجعل من الصعب أيضا تحقيق الأمل في إقامة التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين. وأدت الهجمات العسكرية التي شنتها السلطات الإسرائيلية على الفلسطينيين باسم مكافحة الإرهاب، إلى خسائر كبيرة في الأرواح الفلسطينية والممتلكات. وهذه الهجمات العسكرية أيضا تعوق وتقوض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

وبغية إنهاء الصراع العنيف بين إسرائيل وفلسطين وتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط، فإن أكثر المهام إلحاحا اليوم هي حث إسرائيل على تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، وعلى سحب قواتها فورا وبدون شروط من كل المدن الفلسطينية، وضمان سلامة الرئيس عرفات وحريته.

وإن إدانتنا للهجمات العسكرية الإسرائيلية ومطالبتنا الصريحة بأن تسحب إسرائيل قواتها لا يعنيان أننا نقبل الهجمات الانتحارية بالمتفجرات. ولا يمكن لقتل المدنيين الأبرياء في إسرائيل إلا أن يضيف وقودا إلى النار. وهو لا يمكن أن يساعد القضية العادلة المتمثلة في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

ويجب على المجتمع الدولي القيام بعمل متضافر لمنع الحالة في الشرق الأوسط من الاستمرار في التدهور. ونحن ندعم كل الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف حدة الأزمة. وقد ظلت قيادة وحكومة الصين تعملان جهد الطاقة على تخفيف حدة الصراع بين إسرائيل وفلسطين. وسنواصل إجراء المشاورات في تعاون مع كل الأطراف المعنية.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن موقف الاتحاد الأوروبي ستوضحه بصورة كاملة رئاسة أسبانيا في وقت لاحق من هذه المناقشة، والمملكة المتحدة تؤيد بقوة البيان الذي سيجري الإدلاء به.

أولا، إننا نشعر بانزعاج شديد من التقارير الواردة من جنوب لبنان والخط الأزرق. ويجب تهدئة التوتر الناشئ هناك. وإننا نؤيد بشدة إدانة الاتحاد الأوروبي للهجمات الأخيرة التي شنت من الأراضي اللبنانية، وتشاطر المملكة المتحدة شركاءنا الفرنسيين والأيرلنديين في موقفهما حيال هذه المسألة.

ثانيا، فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ينبغي أن أضيف إلى بيان الاتحاد الأوروبي أن المملكة المتحدة ترى أن العمل العسكري الإسرائيلي المستمر - بل التصعيد - عقب اعتماد قراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) أمر لا يحتمل. وهو يعادل تحديا لمجلس الأمن، ونحن ندينه. ونطالب بالانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من المناطق الخاضعة لمسؤولية السلطة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، نتوقع من إسرائيل أن تحترم بدقة المبادئ الإنسانية وأن تمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وأن لا مبالاتها فيما يتعلق بآثار القتال على المدنيين تمثل، بصورة واضحة، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بحماية المدنيين في الصراع المسلح.

وعلى الجانب الفلسطيني، مهما يكن الدافع، فقد كان هناك التباس بشأن اللجوء إلى العنف وبشأن النطاق المسموح به لارتكاب أعمال الإرهاب. ويجب على القيادة الفلسطينية أن تكون واضحة كل الوضوح في معارضتها للتفجيرات الانتحارية ثم في اتخاذ إجراءات للاستيثاق من مراعاة هذه التوجيهات. ويجب على إسرائيل، بالطبع، أن تسمح للرئيس عرفات بأداء وظيفته في هذا الشأن، وكذلك في الشؤون الأخرى.

وبدأ الحديث عن مشروع قرار إضافي. وأنصح المجلس بألا يبخس بقيمة قراراته، إن أعمال إسرائيل، مع استمرارها، تعد بمثابة إدانة ذاتية. ونأمل أن تتوقف الآن. ولكن في حالة عدم توقفها، ستكون نتيجة هذا النهج المشؤوم، الذي يأتي بنتائج عكسية أشد وطأة من نسخة أخرى من القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) أو ١٤٠٢ (٢٠٠٢). فلنترك هذين القرارين يعبران عن ذاتهما. وليكن النشاط الذي يقوم به الوزير باول أو غيره من كبار ممثلي ''الرباعي'' في المنطقة في الطليعة التنفيذية لإنهاء هذا الفصل الرهيب. لقد أصبحت مشاركة الأطراف الثالثة أساسية، بالقطع، ويمكن أن تمتد إلى الرصد - كما قال سفير فرنسا.

وعندما يبذل مجلس الأمن جهوده المقبلة في وضع مشروع قرار جديد، يجب أن يكون ذلك من أجل وضع التفاصيل اللازمة، بوضوح وبالإجماع، للطريق السياسي المؤدي إلى الخروج من هذه الورطة، إذ بدون الخروج منها سيظل الابتعاد عن العنف منظورا غير واقعي.

السيد بالدبيسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): اتخذ المجلس ثلاثة قرارات، منذ ١٢ آذار/مارس؛ كان آخرها القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢) المتخذ بالإجماع. وهذا يمثل ثلاثة قرارات في ثلاثة أسابيع، مقابل الفترة السابقة، عندما انقضى ١٨ شهرا دون حدوث تقارب حول كيفية تسجيل نتيجة

تعكس تدهور الحالة التي أدت إلى الأزمة السياسية والإنسانية العميقة التي نواجهها اليوم.

وبالنسبة للمجلس، يعتبر الموضوع المدرج في جدول أعمال اليوم قديما قدم الأمم المتحدة ذاتها. لقد اعتدنا أن نورد ونكرر القرارات المعروفة للجميع، وللأسف، ففي كل مرة نفعل ذلك، يكون الأمر راجعا لعدم الامتثال لها. ويجب أن يلح المجلس، مرة أخرى، مع ذلك، حتى يفي بواجباته فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وعليه أن يفعل ذلك في لحظة حساسة بشكل خاص، حيث اجتمعت عدة عوامل، إذا أردنا العمل باتساق على معالجة العنف الواسع الانتشار، وأثره الخطير على السكان المدنيين، والحاجة الماسة إلى وصول المساعدة الإنسانية، واستئناف القتال في شمال إسرائيل عبر الخط الأزرق. وخطر زعزعة الاستقرار المتزايد في أنحاء المنطقة.

إن نقطة تركيز مناقشتنا اليوم هي الامتثال الفوري، دون شروط، لقرارات المجلس. فلا يمكن أن تقبل كولومبيا أو تتصور أي حجة تساق لتأييد عدم الامتثال لقرارات هذه الهيئة. فأساس بياناتنا هو الرؤية السياسية المحددة بوضوح في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) والمطالب الواردة في القرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) من أجل إعادة أحوال الأمن. فعلى كل من الجانبين التزامات يجب تأديتها دون تأخير ويجب على المجلس أن يبذل أقصى ما يستطيع لضمان هذه النتيجة الختامية. وبذلك، يجب على إسرائيل أن تسحب قواتها المسلحة فورا من المدن المحتلة، بما في ذلك، رام الله.و بالمثل، ونتيجة لما تقدم، يجب أن تبذل فلسطين كل ما في وسعها لتنفيذ وقف إطلاق النار، هذه هي الشروط الضرورية لإعادة الأمن وبقاء العملية السياسية التي يستطيع الطرفان والمجتمع الدولي بأسره دعمها.

وفي هذا السياق، يجب أن ننظر في استصواب القيام رسميا بإنشاء وجود دولي من نوع ما، يساعد الطرفين على المحافظة على صلاحية هذه القرارات. وقد يساهم هذا، بدوره، في العودة، بالتوازي، إلى مستوى كاف من الثقة بين الطرفين، مما قد يشجع على التقارب السياسي.

يجب أن يكون عمل مجلس الأمن جزءا من جهد دولي متسق لدعم جهود العناصر الفاعلة الأخرى ذات الصلة بالموضوع. فبعد محاولات عديدة، حققنا الآن توافقا في الآراء باعتماد قرارنا الأخير. ولكن هذه الوحدة لن تكون مجدية، إذا لم يتم التعبير عنها بالتنسيق مع أنشطة العناصر الدولية الفاعلة الأخرى، وخاصة "الرباعي". ولذلك ينبغي السماح لهذه الآلية بالعمل بلا قيد في الميدان. وقد كان هذا، بالطبع، أملنا كلنا هنا، وما زال.

نختتم بياننا بالإشارة إلى الحالة الإنسانية، وهي مسألة لا يمكن التغاضي عنها أو إخضاعها للتفاوض أو للاستثناءات. فالطرفان بصرف النظر عن الظروف السائدة في الصراع، ملزمان ببذل كل ما في استطاعتهما لاحترام السلامة البدنية والمعنوية للمدنيين المتأثرين بهذه الظروف. وبهذا الصدد، وكما ندين، دون تحفظ، هجمات المتطرفين الانتحارية على السكان المدنيين، نطالب حكومة إسرائيل أيضا بالتقيد بدقة بمعايير اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، لدى التعامل مع العزل من القصَّر والصحفيين وموظفي المعونة الإنسانية - بما في ذلك، موظفو لجنة الصليب الأحمر الدولية - وموظفو الأمم المتحدة.

كلنا، في النهاية، ندرك أن القوات المسلحة الإسرائيلية تسعى إلى حماية المدنيين الإسرائيليين، ولكن يجب أن نسأل أنفسنا من يحمي المدنيين الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة، خاصة في الوقت الحالي حيث تقلصت السلطة الفلسطينية إلى قاسمها المشترك الأدنى.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يسر وفدي أن يشارك في هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

من المؤسف أن الحالة المتطورة في الميدان تجبر المجلس على إبقاء اهتمامه منصبا على هذا التطور المقلق. وبالرغم من اتخاذ ثلاثة قرارات متتالية ومتقاربة، تطلب من الأطراف التخلي عن العنف، استمرت الحالة في التدهور. لقد واصلت إسرائيل سياستها المتمثلة في إعادة احتلال المناطق الفلسطينية المتمتعة بالحكم الذاتي، في تجاهل صريح للأحكام ذات الصلة من تلك القرارات.

ويأسف وفدي لتزايد عدد الضحايا بين السكان المدنيين. وقد عمل المجلس بنشاط، في جهوده المبذولة لحمل الطرفين على التخلي عن العنف والاحتلال، على ضمان التنفيذ الفعال للقرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، وخاصة انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية. إن التنفيذ الكامل للقرارات الأخيرة هذه يخدم مصلحة جميع الأطراف.

يجب على إسرائيل أن تتخلى عن تكثيف حملتها العسكرية ضد المدن الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وأن تضع حدا لتحديها للمجتمع الدولي، عامة، ولمجلس الأمن خاصة. إن عزل الرئيس عرفات والحصار المستمر لمقر السلطة الفلسطينية يجب أن ينتهي.

ويلاحظ وفدي أنه، بعد عدة محاولات للتفاوض، لم يتمكن عدة وسطاء من الحصول على وقف فعال لإطلاق النار أو انسحاب القوات الإسرائيلية، ويبدو أن مبادرات "الرباعي" يجب مواءمتها الآن من أجل الوصول إلى استراتيجية مشتركة للعمل يمكن أن تحقق تسوية للأزمة.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي باجتماع "اللجنة الرباعية" في مدريد الأربعاء القادم، الذي يشارك فيه الأمين العام كوفي عنان.

ويعلق العالم اليوم أملا كبيرا على الزيارة التي بدأها للتو وزير خارجية الولايات المتحدة، كولين باول، إلى المنطقة دون الإقليمية. ونظرا لخطورة الحالة والحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير لوضع حد لتصعيد العنف، كان يأمل وفدي أن تبدأ هذه الزيارة بالطرفين المعنيين. ومع ذلك نتوقع الكثير من هذه المبادرة الأمريكية رفيعة المستوى.

لقد كشفت الجلسات السرية التي عقدت في ٢ نيسان/أبريل واليوم عن خلاف في الرأي بين الطرفين حول معنى القرارات الثلاثة التي اتخذت مؤخرا. وهذا ما تعكسه الحقائق على أرض الواقع. ويشجع وفدي المجلس على إضفاء طابع مؤسسي على ممارسة عقد الجلسات السرية هذه مع الممثلين بغية الاستمرار في دراسة تطور مواقف الطرفين وامتثالهما لالتزاماتهما.

وعلاوة على ذلك، نرى أن الحالة على طول الخط الأزرق هي أيضا مصدر لقلق شديد. ويجب أن تلتزم جميع الأطراف باحترام الخط الأزرق والأحكام المتفق عليها. ولا يوجد عمل يمكن أن يبرر عملا آخر. وما من شك في أن خطر التصعيد على هذا الخط حقيقي.

ويلاحظ وفدي بقلق أنه إذا لم تحقق المبادرات الجارية الآن وقفا فوريا وغير مشروط لإطلاق النار وانسحابا للقوات الإسرائيلية يمكن للحالة الإنسانية، التي هي بالفعل مصدر قلق، أن تسوء بدرجة حادة، وأن تتمخض في النهاية عن المزيد من الضحايا المدنيين.

ويجب أن ندرك أن هذه الحالة يمكن أن تؤدي أيضا إلى التفكيك الكامل للسلطة الفلسطينية، بل وحتى تدميرها بشكل مطلق وكامل. ومن ناحيتنا، نحن مقتنعون بأن هذه

السياسة تتعارض مع الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني والقانون الدولي. وهذا يستحق الإدانة القوية لأن نتيجته الطبيعية هي زيادة الإرهاب وظهور جماعات مسلحة لا ضابط لها والتي ستكون أنشطتها أكثر حتى إضرارا بالأمن الدولي.

ولذلك من الحتمي أن يتم اتخاذ كل التدابير من أجل التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة حتى يبقى الباب مفتوحا أمام إمكانية تحقيق تسوية نهائية للصراع العربي الإسرائيلي.

وفي هذا الصدد، وفي ظل البيانات التي أدلى بها صباح اليوم ممثلا إسرائيل وفلسطين أثناء جلستينا السريتين، نشعر أنه من المفيد أن نقترح على المجلس وكذلك على راعيي عملية السلام أن يفعلوا كل ما بوسعهم لإقناع الطرفين بإصدار بيانين متطابقين يعترفان فيهما بضرورة تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بدون تأخير، ولا سيما القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): إن مجلس الأمن يجتمع مجددا للمرة الثالثة خلال أسبوع لبحث الوضع الخطير في الشرق الأوسط وخاصة في الأراضي المحتلة. وسوف لن نعيد النقاط التي طرحت في المناقشات الأخيرة. ورغم ذلك يجدر القول إن مجلس الأمن عازم على رؤية تنفيذ كامل وعاجل لقراراته ولا سيما القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). إن القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢) كان أول قرار يتعلق بالشرق الأوسط منذ مدة طويلة وقد قدم كنص رئاسي واتخذه مجلس الأمن بالإجماع. ويجب أخذ هذه الرسالة الواضحة من مجلس موحد بعين الاعتبار.

لقد تم اتخاذ عدة مبادرات دبلوماسية هامة للمساعدة في تطبيق هذه القرارات وضمن ذلك قرار رئيس الولايات المتحدة جورج بوش بإرسال وزير الخارجية باول إلى المنطقة والقرار الهام الذي اتخذه القادة العرب في مؤتمر قمة بيروت. ولكن أيا من المبادرات الدبلوماسية، بما فيها المناقشة الحالية لمجلس الأمن، لا يمكنها أن تحل محل العمل الحقيقي على أرض الواقع، أقله من الأطراف المعنية.

وبالرغم من مطالب مجلس الأمن الواضحة نجد أن التطورات تجري في الاتجاه المعاكس تماما. فالقوات الإسرائيلية لم تنسحب من المدن الفلسطينية ومن ضمنها رام الله، بل كان هناك تصعيد في الغارات العسكرية على الأراضي المحتلة ونتج عن ذلك خسارة كثيرة في الأرواح المدنية.

ولقد سمعنا في وقت سابق من هذا اليوم عن الحالة الإنسانية المقلقة في الأراضي المحتلة. وفي حين أن إسرائيل لديها كل الحق في ممارسة الدفاع عن النفس فإن التزاماتها بموجب القانون الدولي واضحة أيضا. ولا بد لها أن تسمح بحرية وصول الخدمات الطبية فورا إلى المناطق المحتلة من قبل وكالات المساعدة الإنسانية الدولية مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية.

ووجد الطرفان أنه من المتعذر عليهما المضي قدما نحو أي وقف مجد لإطلاق النار، وبات تنفيذ خطة تينيت الأمنية وتوصيات لجنة ميتشل أبعد الآن من أي وقت مضى. فالعنف، بما في ذلك أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحدي والتدمير ماضية بدون هوادة.

وقبل اتخاذ القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢) الأسبوع الماضي ذكر الأمين العام أن جميع الأطراف تجازف بارتكاب سوء تقدير خطير إزاء الآثار التي سترتبها أفعال كل منهما على الآخر. وهذا يشمل التطورات المقلقة على طول الخط الأزرق. وسوء التقديرات هذه سوف تجر المنطقة إلى المزيد من الخطر.

إننا على أهبة الاستعداد للقيام بعمل آخر بطريقة موحدة من شأنها أن تساعد على تيسير عمل الوسطاء الدوليين في الميدان لكبح العنف وإنهاء التفجيرات الانتحارية وضمان انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية. ولقد آن الأوان للأطراف كي تستمع إلى صوت العقل وتتصرف وفقا للإرادة الجماعية للمجتمع الدولي المعرب عنها في القرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢).

الرئيس (تكلم بالروسية): والآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي. إن روسيا تشعر بعميق القلق إزاء ما يحدث. فالمعلومات التي قدمها وكيل الأمين العام كيران برندرغاست في الإحاطة الإعلامية اليوم في معرض مشاورات المجلس تبين الانتهاك الصارخ لقواعد القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث كان هناك عدد كبير من الإصابات في صفوف السكان المدنيين. وقد تسببت إسرائيل في إعاقة أنشطة منظمات المساعدة الإنسانية الدولية. ولا يسعنا إلا أن نصدق المعلومات التي قدمها السيد برندرغاست.

إن الأماكن المقدسة في الأراضي الفلسطينية يتهددها الخطر بما في ذلك كنيسة المهد في بيت لحم والتي ما تزال تحاصرها القوات الإسرائيلية منذ عدة أيام. وبناء على المعلومات الواردة إلينا فإن القصف مستمر حول الكنيسة وقدأضرمت النار في مباني مجاورة.

والتسوية الشاملة في المنطقة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال حوار سياسي. ولا يوجد هناك حل عسكري. إننا نحضّ القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على التنفيذ الفوري لأحكام القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ولا سيما القرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) والإعلان فورا عن وقف إطلاق النار وتوقف القوات الإسرائيلية حالا عن شن الغارات على المدن الفلسطينية والبدء بانسحاب تلك القوات.

ومن المهم جدا التوقف عن تدمير بنى السلطة الفلسطينية وعزل الرئيس عرفات، قائد الشعب الفلسطيني، وهو الذي على وجه الخصوص يجب أن يقود الجهود الفلسطينية لتطبيع الوضع.

إن المزيد من أعضاء المجتمع الدولي - وقد اقتنعنا بذلك في إحاطة اليوم الإعلامية - خلصوا إلى نتيجة مفادها أنه من المستحيل عكس مسار الأحداث الجارية حاليا إلا إذا كان هناك وجود دولي في الأراضي المحتلة على طول الخطوط العسكرية. ونعتقد أنه يتعين على المجلس أن يكون مستعدا على أكمل وجه ممكن لمناقشة عاجلة لهذه المسألة. فالمزيد من عدم السيطرة على مجرى الأحداث سيكون خطيرا جدا وقد يقود إلى تقويض طويل الأمد للعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية والعربية الإسرائيلية.

وهناك جيب جديد من التوتر ما فتئ يكبر حول الخط الأزرق. ولذلك أشدد مرة أخرى في هذه المرحلة على أهمية ضمان تنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). ومجلس الأمن موحد في ذلك. فقد حض الأطراف المعنية على التعاون الكامل في ذلك الصدد مع ”اللجنة الرباعية“. وسوف يواصل سعيه لتنفيذ قراراته.

والآن أتابع عملي بوصفي رئيسا للمجلس. أود أن أُعلم أعضاء المجلس بأنني تسلمت رسائل من ممثلي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية كوريا ولبنان وموريتانيا طلبوا فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة هذا البند من جدول أعمال المجلس.

ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة، بدون أن يكون لهم حق

التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة) والسيد سون يون - جونغ (جمهورية كوريا) والسيد دياب (لبنان) والسيد ولد دادة (موريتانيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب طاولة المجلس.

وعلاوة على ذلك أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأن المجموعة العربية، ووفد سوريا بالذات، قد طلبا عقد مشاورات اليوم لعرض مشروع القرار. وحيث أننا على أي حال يتعين علينا أن ننهي عملنا بحلول الساعة ١٩/٠٠ فسوف نختتم هذا الجزء الرسمي من جلستنا في الساعة ١٨/٣٠ وننتقل إلى غرفة المشاورات. وسنستأنف مناقشة اليوم يوم غد الساعة ١٠/٣٠.

سنمضي الآن في جلستنا. المتكلم التالي على قائمتي ممثل كوبا. أدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد المجدوب (تونس) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم باسم المجموعة العربية التي نتولى رئاستها هذا الشهر بعبارات الشكر والامتنان على استجابتكم السريعة للدعوة لهذا الاجتماع الطارئ الذي يلتئم في ظروف مأساوية تثير فينا مشاعر تتراوح بين الحزن والأسف والحيرة والاستنكار إزاء استمرار تردِّي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وإصرار الحكومة الإسرائيلية على المراهنة على منطق الحرب والسلاح بدل الاحتكام إلى منطق السلم والحوار على أسس الشرعية الدولية التي قامت عليها مسيرة السلام.

لقد ضقنا ذرعا بما تبديه حكومة شارون من تجاهل تام للقرارات الأممية ذات الصلة، وخاصة منها تلك التي اتخذها مجلس الأمن مؤخرا، وبإمعان الآلة العسكرية الإسرائيلية في ممارسة سلوك القوة الغاشمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في استخفاف واستهتار معلنين بإرادة المجموعة الدولية وازدراء صريح للنداءات المتعددة الصادرة عن الأطراف المحبة للسلام.

لقد ثمّنا عاليا ما سجله الموقف الدولي من تقدم في اتجاه التصدي لتدهور الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بإصدار مجلس الأمن للقرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) الداعية إلى قيام دولة فلسطينية في حدود آمنة ومعترف بها دوليا وانسحاب إسرائيل الفوري من الأراضي الفلسطينية.

كما رحبنا بالنداء الذي توجّه به الرئيس الأمريكي جورج بوش لانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية التي أعيد احتلالها ولوقف عمليات الاستيطان وكذلك الانسحاب من الأراضي الفلسطينية وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). كما استبشرنا خيرا بتكليف وزير الخارجية الأمريكي السيد كولن باول بالقيام بمهمة سلمية في المنطقة نعلّق عليها آمالا عريضة.

غير أن قوة الاحتلال الإسرائيلية في تحد سافر لكل ذلك، أبت بعناد شديد إلا أن تواصل حربها الشاملة والشرسة في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، مستبيحة إزهاق أرواح أعداد لا تُحصى ولا تُعد من أبناء الشعب الفلسطيني العزّل في انتهاك صارخ للقانون الدولي والإنساني وفي سعي واضح لوضع المجموعة الدولية من جديد أمام الأمر الواقع حتى تتمكن إسرائيل بعد ذلك من التنصل من

الالتزامات الواقعة عليها بموجب القرارات الدولية ذات الصلة.

وقد تفضل سفير بريطانيا، السير جريمي غرينستوك، بالقول إن ما تقوم به إسرائيل حاليا يشكل إدانة ذاتية لها. إذاً يتعين على المجلس أن يؤكد هذه الإدانة وأن يعززها.

توضع اليوم في الميزان مصداقية هذا المجلس المنوط بعهدته حفظ السلم والأمن الدوليين. ولا يمكن أن نقف في هذا الظرف المأساوي مكتوفي اليدين حيال السلوك الإسرائيلي الناشز وإعلان عجز المجتمع الدولي عن إخضاع إسرائيل لإرادته وإجماعه على ضرورة تنفيذها لقرارات مجلس الأمن ووضع حد للتصعيد الخطير الذي تمارسه والذي يشكل تهديدا واضحا للأمن والسلم الدوليين.

إن تونس تؤكد مجددا تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني الشقيق ومساندتها لقيادته الشرعية، وعلى رأسها الرئيس ياسر عرفات، لاستعادة كافة الحقوق الفلسطينية المشروعة وغير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما أننا وإذ نطالب بالتطبيق الفوري لقرارات مجلس الأمن، وخاصة منها قراره الأخير ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، والانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية، فإننا نؤكد على ضرورة تضافر كافة جهود المجموعة الدولية، ولا سيما الأطراف الدولية الفاعلة، كاللجنة الرباعية، من أجل توفير الحماية الدولية العاجلة للشعب الفلسطيني والحيلولة دون مزيد من تدهور الأوضاع نحو الأسوأ.

كما نشدد على الدعوة إلى العمل الفوري والفعال من أجل فك الحصار عن المناضل الكبير وقائد مسيرة الشعب الفلسطيني الرئيس ياسر عرفات ورفع القيود عن كافة هياكل السلطة الفلسطينية، في انتظار إعادة الظروف الكفيلة باستئناف مسيرة السلام والمسار التفاوضي الذي لا بديل عنه بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، لا سيما بعدما أكدت القمة العربية ببيروت أن السلام هو الخيار الاستراتيجي لكافة الدول العربية.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل مصر. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): كنت بالأمس أشاهد – بالمصادفة البحتة – أحد الأفلام التسجيلية عن مقاومة الاحتلال في المدن الأوروبية أثناء الحرب العالمية الثانية. وشاهدت رجال المقاومة، الذين تتجاسر إسرائيل اليوم على تسميتهم ”بالإرهابيين“، وشاهدت المقاومة المسلحة الشعبية ضد الاحتلال في مدينة وارسو ومدينة ”أرنهيم“ الهولندية والمدن والقرى الأخرى في روسيا وأوكرانيا وبولندا والنرويج وفرنسا وغيرها، وحزنت حزنا شديدا عميقا لمحاولات قلب الحقائق وتزوير المعايير والجرأة في الكذب وغير ذلك من تصرفات تعكس محاولات الالتفاف حول القانون الدولي وتهميش دور الإرادة الدولية الممثلة في قرارات مجلس الأمن هذا.

نشاهد جميعا على شاشات التلفزيون استمرار الهجمات الشرسة ضد المدنيين الفلسطينيين والمدن الفلسطينية. ونرى الشعب الفلسطيني يتصدى لقوة الاحتلال. ونثق بأن النتيجة ستكون مثلما رأيناها على مدى التاريخ الإنساني – هزيمة قوى الاحتلال وانتصار الحق في تقرير المصير. ولكن السؤال هو إلى متى سيسمح العالم باستمرار سقوط الضحايا وتدمير المدن والقرى والتعرض لسكانها؟

ما زالت إسرائيل ماضية في عملياتها العسكرية العدوانية ضد أبناء الشعب الفلسطيني وبنيته الأساسية

وكنائسه ومساجده ومساكنه ومدارسه ومستشفياته، ولا تزال ترفض الاستجابة لقرارات هذا المجلس، رغم تكرارها، والمتمثلة في القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). ولا تزال الحكومة في إسرائيل تدعي أنها تمد يدها للسلام مع أنها تستخدم يدها لكي تضرب المدنيين الآمنين، وتسعى لفرض الهيمنة، وتستخدم القوة المسلحة العمياء، وتترك الجرحى والموتى في الشوارع تمنع علاجهم ودفنهم فتعمِّق بذلك الكراهية، وتقود إلى التطرف، وتحاول خداع العالم بأنها ترفع لواء الديمقراطية وثقافة السلام بينما هي تمارس سياسات البغي والعدوان على الشرعية والإنسانية.

بالأمس صدر عن هذا المجلس بيان صحفي تحدث عن القلق العميق بسبب الفشل في تنفيذ قرارته. وأشار البيان إلى أن استمرار العنف من قبل ''القوة المسيطرة على الأحداث على الأرض غير مقبول''. ومرة أخرى صدمنا صدمة شديدة بسبب فشل هذا المجلس في التصدي بحزم وحسم لهذا الانتهاك الإسرائيلي لقرارات المجلس، الأمر الذي وصل بالأمور إلى عدم قدرة المجلس على تسمية دولة الاحتلال، وهي إسرائيل، التي يشار إليها في كل القرارات السابقة بأنها دولة الاحتلال. اليوم نرى هذا المجلس وهو يتحسس طريقه هامسا ومشيرا بصوت خافت إلى العنف الذي تمارسه ''القوة المسيطرة''.

نود أن نقول للمجلس إن المطلوب منه اليوم أن يظهر الحزم. وأن يتحمل مسؤولياته طبقا لميثاق هذه المنظمة. وألا يسمح لشريعة الغاب بأن تغلب الشرعية الدولية. وبغض النظر عن الجهود الثنائية التي يقوم بها أطراف المجتمع الدولي، والقوة صاحبة التأثير على المسرح الدولي، فإن المطلوب من مجلس الأمن أن يتصدي لوقف العدوان طبقا للآليات المتاحة له، وأن يأمر بالانسحاب الفوري من المناطق الفلسطينية، وأن يوفد قوة رقابة دولية تحقق الحماية للشعب الفلسطيني وتكفل عدم عودة إسرائيل لممارسة عدوانها على الأراضي الفلسطينية.

ترفض إسرائيل حتى الآن قبول دخول المراقبين الدوليين إلى الأرض الفلسطينية. ونعلم من جانبنا الأسباب الدافعة لهذا الموقف المتعنت. فإسرائيل تقدِّر أن دخولهم سيعني الالتزام حرفيا بورقة تينيت وتوصيات ميتشيل التي تتنافى مع سياستها التوسعية، وتكريس الاحتلال والإمساك بالأرض لصالح المستعمرين، وعلى حساب المستقبل الفلسطيني والقانون الدولي.

إن ممارسات حكومة إسرائيل تعمق النزاع والكراهية وتهدد مستقبل التعايش والتعاون في هذا الإقليم، الذي تقع بلادي في القلب منه. ومن هنا نتوقع أن يتفهم مجلس الأمن فعلا الدور المطلوب منه، وأن يمارس هذا الدور بالفاعلية المتوقعة منه. من هنا نأمل أن يطالب المجلس بالانسحاب الإسرائيلي الفوري حتى يمكن السيطرة على الموقف، ووقف أعمال المواجهة وإتاحة الفرصة للتهدئة، وبدخول المراقبين الدوليين بالعدد المناسب والملائم، بحيث تستقر الأوضاع وبما يسمح بالعودة إلى تنفيذ التفاهمات والتوصيات المشار إليها سابقا، والعودة بعد ذلك إلى المفاوضات لتحقيق التسوية على أساس القانون الدولي والقرارات والاتفاقات والتفاهمات التي نعرفها جميعا.

تبقى كلمة أخيرة، نؤكد عليها ونطالب المجلس وأعضاءه بتفهمها. ونثق بأنهم يتفقون معنا حولها، ونقصد بها: أولا، إن كل محاولات المساس بالرئيس عرفات في شخصه أو وضعه رئيسا شرعيا للشعب الفلسطيني سوف تنكسر على صخرة التصميم الفلسطيني على التمسك بقيادته الوطنية، ومساندة العالم كله له؛ ثانيا، إن أفعال الحكومة الإسرائيلية هي التي تقود، وبكل الحزن والأسى، إلى سقوط الضحايا الأبرياء من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ونـأمل أن ينجــح المجلــس في القيــام بمســؤولياته في مواجهة تحدي العدوان الإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيدة اندلوفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): يسعد وفدي أن يراكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن، التي تُعقد ردا على رفض إسرائيل المستمر تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). ونلاحظ مع القلق الشديد أن الحكومة الإسرائيلية تستغل الفترة الزمنية الفاصلة بين اعتماد القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢) وزيارة وزير الخارجية باول إلى المنطقة لكي تكثف عملياتها العسكرية ضد السلطة الفلسطينية وضد الشعب في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس.

وتؤمن حركة عدم الانحياز إيمانا راسخا بأن محاولة إسرائيل عزل وإذلال الرئيس عرفات هي خطأ فادح. وسواء كان رئيس الوزراء شارون يحبذ ذلك أم لا، فالرئيس عرفات منتخب ديمقراطيا من الشعب الفلسطيني وسيظل زعيما له. وفضلا عن ذلك، فإن الحق في الدفاع عن النفس ليس شيكا على بياض، كما ذكر الأمين العام في بيانه أمام المجلس في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

إن اعتماد مجلس الأمن لثلاثة قرارات في غضون ثلاثة أسابيع على نحو لم يسبق له مثيل، يُبين أن المجتمع الدولي لن يغض الطرف عن استمرار العدوان العسكري الإسرائيلي المفرط على المدن والبلدات الفلسطينية.

وإسرائيل لا تملك ولاية قانونية على الممثلين الدبلوماسيين، والعاملين في المجال الإنساني، والصحفيين، وليس من حقها أن ترفض دخولهم المدن والبلدات الفلسطينية. ولا يمكننا أن نقبل أن تُملي حكومة إسرائيل على ممثلي المجتمع الدولي المعتمدين لدى فلسطين متى يمكنهم ممارسة عملهم ومتى لا يمكنهم ذلك. والقائم بأعمال جنوب أفريقيا في فلسطين هو من بين الذين منعتهم قوات الدفاع الإسرائيلية من دخول رام الله، وأعلنت المدينة منطقة عسكرية مغلقة.

وقد تسببت عمليات إسرائيل العسكرية في المدن والبلدات الفلسطينية في كوارث إنسانية وكوارث تتعلق بحقوق الإنسان في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، بما فيها القدس. ووفقا لتقديرات حكومة إسرائيل ذاتها، فقد قُتل مئات المدنيين الفلسطينيين وجرح أكثر منهم بكثير. ونلاحظ مع شديد القلق أن قوات الدفاع الإسرائيلية ما برحت تمنع الصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرهما من الجهات العاملة في المجال الإنساني أو الطبي من الوصول إلى الجرحى أو القتلى من المدنيين.

ونود أن نُذكر مجلس الأمن بأن المطروح عليه ثلاثة مسارات للعمل اقترحتها حركة عدم الانحياز، ولم ينظر فيها بعد. وأولها، أن ينظر في النشر الفوري لآلية رصد متعددة الجنسيات موثوق بها أو قوة لصون السلام لضمان احترام الطرفين لوقف إطلاق النار أو أي اتفاقات أخرى يمكن التوصل إليها بين الأطراف.

والثاني، أن ينظر مجلس الأمن في إيفاد بعثة إلى فلسطين وإسرائيل فورا لتحصل على انطباع مباشر عن الحالة في الميدان. ثالثا، أن ينظر مجلس الأمن في الاقتراح بأن يجتمع مع رئيس الوزراء شارون والرئيس عرفات للحصول على تقدير مباشر للحالة في الميدان.

وتكرر حركة عدم الانحياز التأكيد مرة أخرى على مطالبتها لإسرائيل بأن تنفذ فورا قرارات مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)

وأن تحترم حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وأن تسمح للعاملين في المجال الطبي والإنساني، وللصحفيين والممثلين الدبلوماسيين بحرية الدخول إلى المدن والبلدات الفلسطينية. وإننا نطالب إسرائيل بأن تسحب قواتها على الفور وأن تعترف بأن الحاجة تقتضي التوصل إلى حل سياسي لا عسكري للأزمة التي خلقها استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الكويت. وأدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الحسن (الكويت): السيد الرئيس، أعرب لكم في مستهل كلمتي عن الشكر والتقدير لما تبذلونه من جهود فيما يتعلق بمتابعة الأوضاع المتدهورة والخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تتفاقم يوميا نتيجة لإصرار الحكومة الإسرائيلية على انتهاك قرارات مجلس الأمن، بل أيضا انتهاك كافة مبادئ القانون الدولي بشكل يعكس رغبة في الحرب وتعطشا إلى إراقة الدماء، وانطلاقا من وهم بأن القوة الغاشمة هي السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والطمأنينة لإسرائيل.

إن الكويت تطالب مجلس الأمن بالعمل لاتخاذ أقصى التدابير التي خوله بها الميثاق والقانون الدولي للضغط على إسرائيل لوقف عمليات الإبادة والمجازر الوحشية ضد أبناء الشعب الفلسطيني. وقد تابعت الكويت بدقة، وعلى مدى الأزمة التي نعيشها، مواقف المجتمع الدولي فلم نجد أن هنالك من يختلف من جميع دول العالم مع وجهة نظر الدول العربية حيال لب المأساة والأزمة التي نعيشها والناتجة عن أسباب معروفة للجميع، وأهمها استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، واستمرار عمليات القمع والإبادة التي تقوم بها إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين، وعدم تنفيذ إسرائيل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢).

إن عقد هذه الجلسة يعتبر جزءا من قيام المجلس بمسؤولياته المنوطة به وفق ميثاق الأمم المتحدة. وإننا لا نوافق الرأي الذي يرى عدم جدوى هذه الجلسات التي تعتبر من صميم عمل المجلس لمتابعة وضع دولي متدهور يعرض الأمن والسلام الدوليين إلى خطر، فضلا عما نتابعه معكم عبر وسائل الإعلام المرئية من عمليات قتل علنية للمدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل وتدمير بنيته التحتية.

إن الكويت، من منطلق قومي وإنساني، أعلنت من خلال البيان الصادر عن مجلس الوزراء يوم أمس الأحد عن مطالبتها للمجتمع الدولي للتدخل الفوري لوقف عمليات الإبادة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وإنهاء الحصار المفروض على قيادته الشرعية، وإجبار القوات الإسرائيلية على الانسحاب غير المشروط من المدن الفلسطينية وكافة الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

لقد اتفقتم من خلال البيان الصحفي الذي صدر عن مجلسكم يوم أمس، على عدم قبولكم لقيام القوة القائمة بالاحتلال باستمرار انتهاك قرارات المجلس، وإننا بالتالي، ونتيجة لذلك، نطلب من المجلس أن يضع ذلك الموقف الذي اتخذتموه يوم أمس في قرار آخر يطالب إسرائيل باحترام قواعد القانون الإنساني الدولي وإرسال قوة مراقبة دولية تضمن إعادة الوضع المستقر للمنطقة وتضمن تنفيذ إسرائيل لكل قرارات المجلس ذات الصلة ومساعدة الأطراف على تنفيذ الاتفاقات المعقودة.

تثني الكويت على موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الذي تطلب فيه الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وترى أن الولايات المتحدة مطالبة، وهي القوة ذات التأثير الواضح

على إسرائيل، أن تمارس نفوذها على إسرائيل لحملها على وقف عملياتها العسكرية ضد أبناء الشعب الفلسطيني وفك الحصار عن قيادته الشرعية خصوصا وأن الولايات المتحدة هي أحد راعيي عملية السلام بالشرق الأوسط ولكي تحافظ على مصالحها الحيوية لدى الدول العربية، بالإضافة إلى كونها عضوا دائما في مجلس الأمن والذي يفرض عليها مسؤولية قانونية لضمان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وضمان احترام الحكومية الإسرائيلية لهيبة المجلس.

ولا يفوتني في ختام كلمتي، أن أعرب عن تقديرنا الكبير للجنة الرباعية الدولية وخاصة الاتحاد الروسي، بلدكم الصديق، والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لما يقومون به من دور كبير في مجال وضع الضغوط اللازمة لحمل الحكومة الإسرائيلية على الانصياع للإرادة الدولية. وإنني أشيد أيضا بموقف الأمين العام للأمم المتحدة، هذا الموقف الشجاع الذي طرحه من خلال بيانه الذي ألقاه أمام المجلس عشية اعتماد القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢) وخاصة عند تذكيره للحكومة الإسرائيلية بأن الدفاع عن النفس ليس صكا موقعا على بياض يعطي الفرصة لإسرائيل أو غيرها لاستباحة الدماء والقتل والاحتلال بشكل يتعارض مع مبادئ القانون الدولي، كما أننا نرحب بالبيان الذي صدر عنه اليوم.

وإننا في الكويت نعتبر مجلس الأمن، بحكم اختصاصاته، إنما ينفذ الإرادة الدولية، ولذلك نطالبه بإنهاء هذه الأزمة بأسرع وقت ممكن وبكافة الوسائل المعمول بها وفق ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل قطر، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الرئيس، أود في بداية حديثي وباسم دولة قطر بصفتها رئيس القمة الإسلامي التاسع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أن أتوجه لسعادتكم بالشكر الجزيل وذلك على اهتمامكم واستجابتكم مرة أخرى وفي غضون أيام قليلة لعقد هذه الجلسة الطارئة، للنظر في استمرار العدوان الإسرائيلي الحقيقي وغير المسبوق في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كان من المفروض أن نجتمع مرة أخرى لنتحدث عن ما تم إنجازه في ظل القرارين الأخيرين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، بل العكس صحيح نجتمع اليوم لنعزي أنفسنا على قرارات مجلس الأمن التي كان يحدونا الأمل بعد صدورها بالإجماع الإيجابي أن تنصاع لها إسرائيل، إلا أنه من المؤسف للغاية أن تبقى قرارات الشرعية الدولية حبيسة هذا المجلس. فهل يعقل أن تبقى قرارات هامة ومصيرية اتخذها مجلس الأمن المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين بلا تطبيق؟ هذا الاستنتاج سار مألوفا عندما تكون المسألة خاصة بالقضية الفلسطينية حيث ضربت إسرائيل وما زالت حتى هذه اللحظة تضرب بجميع القرارات عرض الحائط.

إن ما تمارسه قوات الاحتلال خصوصا في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في مدينتي نابلس وجنين، إنما يمثل قمة إرهاب الدولة، وقد زادت هذه الوحشية في الوقت الذي ظننا فيه أن وتيرة الأوضاع ستهدأ. فلا يزال التصعيد، وكلكم تعرفون طبيعة تلك الجرائم والتي استذكر منها فقط سقوط أكثر من ١٠٠ شهيد فلسطيني بين الأمس واليوم في مخيمات اللاجئين، وامتلأت شوارع المدن الفلسطينية بالجثث والجرحى، ومنعت قوات الاحتلال حتى سيارات الإسعاف التابعة للصليب الأحمر والهلال الأحمر من الوصول إليهم بما يشكل انتهاكا صارخا لكل قواعد القانون الدولي الإنساني وفي مقدمتها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

والغريب في الأمر أن البعض ما زالوا يربطون بين التصعيد الإسرائيلي الأخير وبين ما يسمونه بالعمليات

الانتحارية. ولهؤلاء أقول: ما صحة هذا الربط بعد اعتماد القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢)؟ فالتصعيد ما زال مستمرا من جهة واحدة، ولا صحة لتكرار إدانة الطرفين معا. فالإدانة يجب أن توجه لقوات الاحتلال التي ما زالت وحتى هذه اللحظة تتجاهل القرار الأخير للمجلس.

وإنني وباسم وفد بلادي نجدد تأكيدنا على أن مجلسكم الموقر يتحمل مسؤولية ردع إسرائيل التي يتجاوز عدوانها على الشعب الفلسطيني كل الحدود، وأمامكم مسؤولية أخلاقية وأدبية وقانونية لوقف المذابح التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين العزل، وأن المجلس عليه أن يتخذ من الإجراءات الحازمة ما يكفل تنفيذ قراراته ذات الصلة فورا، وبذلك يحافظ المجلس على مصداقيته التي ينتظرها منه المجتمع الدولي في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل البحرين، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، إن وفد بلادي يثمن عاليا ترؤس بلادكم لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، خصوصا حين يضطلع بتلك المهمة شخص في مثل درايتكم وتجربتكم الطويلتين بالمجلس، وفي نفس الوقت فإننا نقدر ما قام به سلفكم السفير أولي بيتر كولبي، الممثل الدائم للنرويج من إدارة فعالة لأعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي.

على ما يبدو فإنه منذ قدوم الحكومة الإسرائيلية الحالية إلى سدة الحكم يتضح أن لها برنامجا مدروسا ومحددا للقضاء على السلطة الفلسطينية الشرعية واحتلال ما تبقى من الأراضي الواقعة تحت سيطرتها على الرغم من نفيها لذلك، لكن هناك مؤشرات رئيسية ودلالات واضحة. فقد بُني وأضيف الكثير من المستوطنات الجديدة وهذه تحتاج بالطبع إلى أراض جديدة تم الاستيلاء عليها في الضفة وقطاع غزة، وهناك إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية مؤخرا عن حاجة إسرائيل إلى مليون مهاجر يهودي إضافي، وهذا المليون يحتاج طبعا إلى مستوطنات جديدة، وقد ضاقت الأراضي الفلسطينية بما تم زرعه من مستوطنات إسرائيلية على فترات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة خصوصا وأن الحكومة الحالية أتت وشعارها القوة والقهر وهي بذلك تريد أن تتفوق على الحكومات السابقة في مضمار الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وقهر وإذلال الشعب الفلسطيني بإقامة الحواجز الكثيرة وسد الطرق وقطع الماء والكهرباء. وعلى سبيل المثال فقد قال فلسطيني لأحد صحافيي التليفزيون في شهر رمضان حين يصوم المسلمون بأنه يبدأ بالتوجه إلى بيته للإفطار اعتبارا من الساعة الرابعة والنصف عصرا لكنه لا يصله إلا في العاشرة والنصف مساء حيث مضى على الإفطار خمس ساعات بسبب الحواجز التي يقيمها الجيش الإسرائيلي.

ولكي تبدأ الحكومة الإسرائيلية الحالية برنامجها التدميري والاستيلائي، كان لا بد من افتعال أزمة فزار رئيسها حرم المسجد الأقصى فقامت الاحتجاجات وبدأت الانتفاضة الثانية من سلسلة من الأفعال وردود الأفعال حتى وصل التصعيد الإسرائيلي إلى ما نشاهده اليوم، والذي لم نشاهده طيلة تاريخ القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨. كل ذلك الاستعمال المفرط للقوة العسكرية بعدد كثيف من الدبابات يعيد للذاكرة مناظر من الحربين العالميتين الأولى والثانية ونحن نراها تسحق السيارات وتمنع الإسعاف من الوصول إلى المصابين وتحول المدن والقرى الفلسطينية إلى ساحات حرب، هو دليل واضح على المخطط الذي تتبعه الحكومة الإسرائيلية الحالية والذي يعتمد على تحقيق أهدافها التوسعية بالقوة.

ونود هنا أن تسمى الأشياء بأسمائها. بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر جرى خلط في الأوراق وسوء فهم متعمد من قبل الحكومة الإسرائيلية لمفهوم الإرهاب. الكل يدين الإرهاب والأعمال التي تؤدي إليه لكن الكل أيضا يدين الاحتلال ويطالب بالتخلص منه. الأراضي الفلسطينية وجزء من السورية واللبنانية محتلة والمقاومة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لها مشروعة دوليا. ومهما حاولت السلطة الإسرائيلية إشاعة البلبلة في التفسير والتفريق بين مقاومة الاحتلال والتصدي للإرهاب فلن تنجح في ذلك لأن الأمور واضحة إلا في ذهن المسؤولين الإسرائيليين، وعن قصد وإصرار.

إن القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) يبين بوضوح فكرة الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية تتعايشان جنبا إلى جنب، وقد كان لفكرة الدولة الفلسطينية على أرض الواقع وقبل مجيء الحكومة الإسرائيلية الحالية كل مقومات الدولة من هياكل ومؤسسات ديمقراطية، وإذا بإسرائيل تبدأ في تخريب البنية التحتية لتلك الدولة وتحاصر رئيسها المرتقب وكأنها تقول لمجلس الأمن ولزعماء العالم أن لكم الحق فيما تفكرون بل وتحلمون به لكني سأخلق على الأرض واقعا مغايرا لا يصلح لدولتين بل لدولة واحدة إسرائيلية فقط. وهكذا وبعد أن وحدت العاصمة القدس لصالحها بالقوة، تريد توحيد الأرض كلها لصالحها بالقوة أيضا ولا بأس أن يصبح ما تبقى من الفلسطينيين لاجئين في بلادهم ولا مانع من أن يذهبوا ليستقروا في البلاد العربية المجاورة كما ينادي بعض المتطرفين الإسرائيليين.

أليس هذا دليلا واضحا على أن العالم يسير في اتجاه وإسرائيل تتجه وحدها في الطريق المعاكس؟ أين نحن من المبادرات السلمية العديدة التي تترابط فيما بينها والتي كان آخرها تلك التي أطلقها سمو ولي العهد السعودي وتم تبنيها عربيا. كلها تعتمد في مجملها على مبدأ الأرض مقابل السلام لكن من المؤسف أن إسرائيل لا تعير ذلك اهتماما. فبعد أن أتهمت الفلسطينيين ومن ورائهم العرب بالعزم على إلقائها في البحر وبالتالي عدم الاعتراف بها، هاهم العرب يمدون يد الاعتراف مقابل السلام العادل المبني على الدولتين اللتين جاء ذكرهما في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). لكن إسرائيل وعلى الأقل بالنسبة للحكومة الحالية، وبالتحديد رئيسها، فإنه لا يبدي رغبة في ذلك بعد أن أصبحت المبادرات جدية لأنه بكل بساطة يريد الاحتفاظ بالأرض والحصول على السلام معا، وبالقوة.

وفي تاريخ مجلس الأمن، فإنه قلما يصدر قرارين بشأن نفس الموضوع في فترة زمنية قصيرة جدا كما هو الحال بالنسبة لقراريه ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، لكن أين التنفيذ من جانب إسرائيل لذلك. نحن نرى في مجلس الأمن خير هيكل للحفاظ على السلم والأمن الدوليين لكن حين يُصدر المجلس عدة قرارات يطالب عضو في الأمم المتحدة كإسرائيل بالانصياع لأوامره، وحين يرى أن ذلك العضو لا يعير التفاتا لذلك على الرغم من تتالي القرارات، نرى أن من واجب المجلس تدعيم قراراته بإجراءات عملية كما فعل في عدد من مناطق التوتر في العالم أو على الأقل يأمر بإرسال قوة مراقبة دولية للفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهذه أيضا خطوة اتبعها المجلس في مناطق نزاع أخرى من العالم. نحن نرى أن الوقت قد حان للمجلس لاتخاذ إجراءات عملية في هذا السياق بالنسبة للوضع في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل البحرين على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): استمعنا منذ برهة إلى البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل، والذي كان بيانا منافيا

للعقل ومؤسفا بحق. وكان البيان أساسا بمثابة هجوم على الرئيس ياسر عرفات، وتضمن ادعاءات سخيفة غبية لا أساس لها من الصحة ولا يمكن تصديقها.

واسمحوا لي أن أوضح بجلاء أن الشعب الفلسطيني يعرب عن استيائه إزاء تلك الهجمات على رئيسنا ويرفضها رفضا باتا، ليس فقط لأن هذا الموقف الإسرائيلي ينم عن الغطرسة المعتادة والشعور المعهود بالتفوق، وليس فقط لأن القيادة الفلسطينية شيء يخص الفلسطينيين أنفسهم، وليس فقط لأن هذا هجوم على رئيسنا المنتخب ديمقراطيا والذي هو رمز للكفاح الوطني الفلسطيني - والذي هو رجل أسهم بالفعل إسهاما عظيما في قضية السلم ويتعرض الآن للهجوم على يد رجل اقترن اسمه أساسا بمذبحة صابرا وشاتيلا. إننا نفعل ذلك لا لكل تلك الأمور فحسب، وإنما أيضا لأن أي هجوم على الرئيس عرفات هو في واقع الحال هجوم على أية إمكانية جادة للتوصل إلى تسوية سياسية. إن السيد شارون يبتغي التخلص من الرئيس عرفات لأنه، على وجه التخصيص، لا يريد التوصل إلى تسوية سياسية، وليس العكس بالعكس. وبوسع أي شخص أن يلمس ذلك بسهولة.

لقد استمعنا إلى ممثل إسرائيل وهو يتكلم عن الوثائق والاستخبارات، والأسلحة، والتوقيعات، والمرتبات، والمسجد الأقصى - وما هذه إلا قصة من أقاصيص جيمس بوند لا تليق حتما بمقام هذا المجلس. ودعوني فقط أشير بإيجاز، على الأقل استنادا إلى ما شاهدته على شاشة التليفزيون، إلى أنه لم يتم العثور على أي قنابل يدوية آلية الإطلاق، ولا على أي قذائف كاتيوشا؛ ولا، بالتأكيد، على أي مدافع هاوتزر. وهذا، في واقع الحال، دليل على كذب إسرائيل المستمر بشأن تهريب الفلسطينيين للأسلحة. إن الشباب الفلسطيني في نابلس وجنين ليس لديهم سوى لحمهم ودمهم، والأسلحة الوحيدة المتاحة لهم هي البنادق.

وهذا هو الشيء الوحيد الذي شاهدناه على شاشة التليفزيون. وإذا أمكن، بهذه المناسبة، أن يصدق أي شخص فكرة وجود مصنع لإنتاج الأسلحة الثقيلة التي تبلغ تكلفتها ١٠٠ ٠٠٠ دولار فهذا يعني بصراحة إننا جميعا يمكن أن نصبح بشكل أو آخر أغنياء من جراء هذه الصناعة.

وأود أن أعود بكم إلى البيان الهام الذي أدلى به رئيس الوزراء شارون، وأشار إليه ممثل إسرائيل. واسمحوا لي أن أتلو عليكم بسرعة أجزاء اقتبستها منه كما أوردتها رويترز:

”إن هذه المهام لم تنته بعد، وسيواصل الجيش عملياته بأسرع ما يمكن إلى أن يتسنى تفكيك الهياكل الأساسية الإرهابية لعرفات، وإلى أن يتسنى إلقاء القبض على القتلة المتمركزين في أماكن مختلفة، بما في ذلك كنيسة المهد في بيت لحم“.

وهذه هي بداية مدى إيجابية وأهمية هذا البيان الجنوني الإضافي:

”وبعد أن ينتهي الجيش من مهمته، سينسحب بناء على أوامر من الحكومة إلى مناطق أمنية محددة“.

”مناطق أمنية محددة“. هذا بالطبع مفهوم جديد يقول السيد شارون للعالم بأسره الآن أنه سينفذه. ومضى السيد شارون يقول إنه وعد السيد بوش بما يلي:

”إننا نبذل قصارى جهدنا للتعجيل بتحركاتنا العسكرية، ولسحب قواتنا من الأماكن التي انتهت فيها عملياتنا“.

”التي انتهت فيها عملياتنا“ أن هذا سيوجد عملية جديدة تماما للتفاوض بشأن سحب القوات الإسرائيلية من المدن والبلدات الفلسطينية. ومضى رئيس الوزراء يقول:

''إن لعصابات القتلة قائدا وهدفا. والهدف هو اخراجنا قسرا من هنا: وطردنا من كل مكان، من الدار في ايلون مورية أو من المتجر الكبير (السوبر ماركت) في القدس''.

وأتساءل هل هناك تحريض أكبر أو نداء أقوى للكراهية من هذا التحريض أو هذا النداء. وإيلون موريه هي، للعلم، إحدى المستوطنات. ولا شك في أن هذا الرجل لا يؤمن بأي نوع من التسوية السياسية، أو على الأقل التسوية التي تقتضي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية.

أما عن المبادرة السعودية، فهذا هو ما يقوله رئيس الوزراء:

''على الرغم من المطالب المتطرفة التي تضمنتها مقررات مؤتمر القمة العربي في بيروت، فإنني أرحب بأن زعيما عربيا هاما مثل الأمير عبد الله ولي العهد في المملكة العربية السعودية قد اعترف لأول مرة بحق إسرائيل في أن تعيش داخل حدود مأمونة ومعترف بها.''

هذه، كالعادة، أكذوبة ومحاولة للاستفادة من كل شيء في تحقيق مصالحه، مع الاحتفاظ بموقفه الأساسي القائم على الرفض. فالأمير عبد الله ولي العهد السعوي، قدر ما أعرف، لم يعترف بعد بحق إسرائيل في أن تعيش داخل حدود مأمونة معترف بها. وما فعله الأمير عبد الله وما فعله مؤتمر القمة هو الإعراب عن خالص الاستعداد لعمل ذلك ولإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، شرط أن تقبل إسرائيل بالانسحاب التام من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧. ولا يمكن، بلا ريب، وصف ذلك على أنه مطلب متطرف.

ثم يمضي رئيس الوزراء فيتكلم عما سيفعله عند وصول السيد باول وزير الخارجية وعن اعتزامه تقديم ''المبادرة التي أعرضها هنا اليوم لعقد اجتماع لزعماء المنطقة لبدء اتخاذ خطوات لإجراء حوار لإقامة إطار للسلم في الشرق الأوسط''، وما هذه إلا ألعوبة أخرى للخداع. ''ليس الفلسطينيون الآن الطرف المعني؛ وإنما هم مشكلة في واقع الحال، لأن عرفات رجل لا يمكن أن نتعامل معه. ومن ثم، علينا الآن أن نتعامل مباشرة مع الزعماء العرب'' وما هذه إلا محاولة أخرى للقيام بمزيد من الألاعيب دون أي قبول لضرورة تقديم ''تنازلات'' من الجانب الإسرائيلي. هذا هو البيان الهام الإيجابي الذي أشار إليه اليوم ممثل إسرائيل.

وأخيرا، لاحظت، بطبيعة الحال، أنه كانت ثمة إشارة إلى مشروع قرار، وثمة تعليق على مدى استصواب مثل هذا النص إنني قطعا أفهم المنطق الكامن وراء ذلك. ومع ذلك فالهدف الأساسي لمشروع القرار الذي سينظر فيه المجلس هو معالجة الأزمة الإنسانية البشعة القائمة على أرض الواقع، وضرورة أن يُعنى المجلس بها، بالإضافة إلى القبول الأولي، على الأقل لفكرة إقامة وجود دولي، وهذا شيء أعتقد أن العديد من أعضاء المجلس قالوا إنه جد مفيد. ولا مفر في الوقت نفسه، بطبيعة الحال، من النظر في حقيقة أن قراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) لم ينفذا حتى الآن.

لقد تقدم الكثير من المتكلمين من قبل بمقترحات بالغة الأهمية. وعلى سبيل المثال، تقدم ممثل موريشيوس اليوم باقتراح هام. وكرر ممثل جنوب أفريقيا طرح مقترحات تكتسي أيضا بالأهمية. ونأمل أن يتسنى للمجلس النظر في هذه المقترحات.

الرئيس (تكلم بالروسية): لقد طلب ممثل إسرائيل الكلمة وأعطيه إياها الآن.

السيد جاكوب (إسرائيل): أود أن أعرب عن الأسف للهجة ومحتوى البيان الذي أدلى به توا المراقب عن

فلسطين. ونظرا لأن بيانه كان قد أعد له إعدادا جيدا، فيؤسفني بصفة خاصة أنه استعمل ألفاظا مثل ”سخيف“ و ”غبي“. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نجري أعمال هذا المجلس الهام بطريقة برلمانية. والألفاظ التي استخدمها لا تتفق وهذه الطريقة البرلمانية.

إن وفدي يحتفظ بحقه في مداخلة أخرى يوم غد للرد على بعض المزاعم التي أثارها المراقب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالروسية): اقترح تعليق الجلسة.

عُلقت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.